

كلية الاقتصادية والتجارية
التسيير
التسيير



شهادة أكاديمي
الميدان: اقتصادية، التسيير التجارية
التسيير :
مالية :
:

التحليل المالي

كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر
دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010-2011-2012)

وأجيزت بتاريخ :

(...../العلمية)
رئيسا- (...../العلمية)
- (...../العلمية)
- (...../العلمية)

الجامعية 2012/2013

الإهداء

أهدي خلاصة جهدي المتواضع :

إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار المقابل إلى من عانت معي مخاض هذا العمل وميلاده إلى
التي غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي الحبيبة التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية
إلى من كان شمعة التي تنير دربي و من علمني الجهاد و المثابرة و حب الإطلاع و السير على خطى
الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة و السلام إلى أبي الحبيب أطل الله في عمره
إلى فرحة البيت وقرّة العين، أخي شراف الدين
إلى اللواتي كانوا قدوتي في الحياة أخواتي
إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء
إلى كل طالب علم جاد في طلبه غيور على دينه

صخري جمال عبد الناصر

شكر وتقدير

قال تعالى : «ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى ووالدي وأن أعمل صالحا

ترضاه» الأحقاف الآية 15

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي و توفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى

و من العمل ما ترضى، و سلام على حبيبه و خليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام
كما أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل حمزة بن قرينة لتفضله بالإشراف على هذا البحث
وعلى سعة صدره وعلى حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص، أسأل الله أن
يجزيه عنا كل خير

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذه المذكرة
أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة و إلى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة ماديا
ومعنويا سواء من قريب أو بعيد

صخري جمال عبد الناصر

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الإدارية و المالية في المؤسسات البترولية في الجزائر

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة. أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية للمؤسسة وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي و التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها
- لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لخبايا التحليل المالي، والتحكم في آلياته، وكذلك معرفة أساسيات القرار (الخطوات، الأساليب) مع التحلي بصفات متخذ القرار (الإقناع، الصبر، التحكم والثقة في النفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة.
- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية : المعلومات المالية. التحليل المالي. الأداء المالي. اتخاذ القرارات. القوائم المالية

Résumé de l'étude

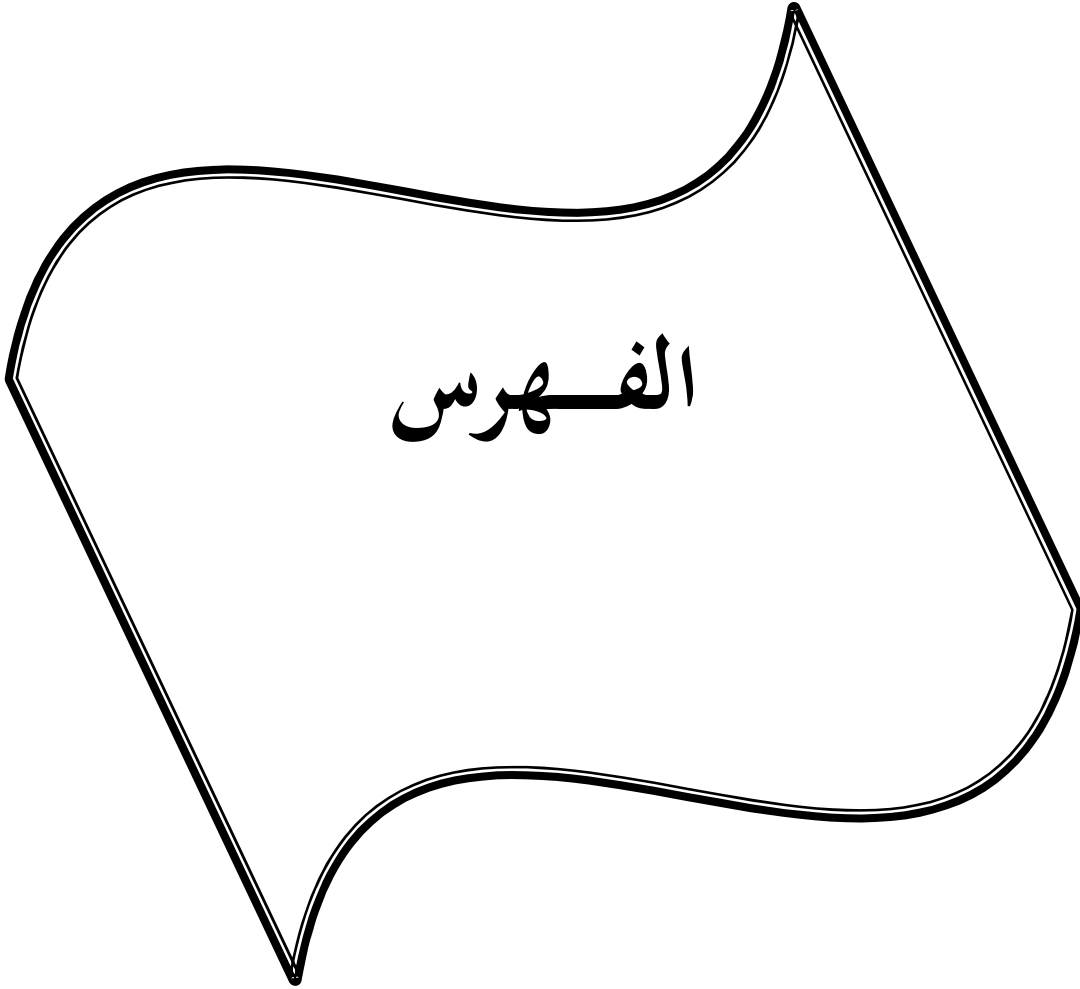
La présente étude a pour objectif d'identifier et expliquer le rôle de l'analyse financière dans la prise de décision administrative et financière des Entreprises pétrolières en Algérie. Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre aux questions qu'elle implique, le chercheur s'est basé sur une documentation et des données se rapportant à des études antérieures sur le sujet. Au cours de cette collecte d'informations, des données secondaires ont été aussi obtenues. L'ensemble des éléments ont constitué le cadre théorique de l'étude. En ce qui concerne le cadre pratique, il a été concrétisé à travers l'élaboration d'une étude analytique sur la situation financière de l'Entreprise pétrolière.

Le chercheur a utilisé l'approche descriptive pour tester les hypothèses de l'étude.

L'étude a conclu à un ensemble de résultats dont les principaux sont :

- L'analyse financière est un outil efficace pour la prise de décision et pour la gestion car elle contribue à un diagnostic plus fiable de l'organisation et donne un aperçu détaillé la situation financière de l'Entreprise.
- L'Analyse financière permet de faire ressortir les points forts, nécessitant un renforcement et la détection des points faibles, exigeant leur correction.
- Le décideur financier se doit de maîtriser les mécanismes globaux de l'analyse financière et bien connaître le processus décisionnel (étapes, politiques,) , Il doit aussi faire preuve des qualités requises pour tout gestionnaire décideur : force de persuasion, patience, maîtrise de soi, sens des responsabilités. Ceci évidemment, dans l'intérêt de l'Entreprise.

Mots clés : l'information financière, la performance financière, la prise de décision, l'analyse financière, les états financiers.



الصفحة	العنوان
III.....	الإهداء.....
IV.....	الشكر.....
V.....	الملخص.....
VIII.....	قائمة المحتويات.....
IX.....	قائمة الجداول.....
X.....	قائمة الأشكال البيانية.....
أ.....	المقدمة العامة.....

الفصل الأول: الأدبيات التطبيقية.

2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: الأدبيات التطبيقية العربية.....
6.....	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية الأجنبية.....
8.....	تعقيب عام على الدراسات السابقة.....

الفصل الثاني: مدخل إلى التحليل المالي و عملية اتخاذ القرارات

9.....	تمهيد.....
10.....	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.....
10.....	1.1 مفهوم التحليل المالي.....
10.....	2.1 أهداف التحليل المالي.....
11.....	3.1 خصائص التحليل المالي.....
11.....	المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.....
11.....	1.2 مجالات التحليل المالي.....
12.....	2.2 الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي.....
16.....	المبحث الثالث: وسائل وأدوات التحليل المالي.....
16.....	3.1 التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.....
18.....	3.2 التحليل المالي بواسطة النسب المالية.....

26.....	3.3. أهمية التحليل المالي لمتخذ القرار.
27.....	المبحث الرابع: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار.
27.....	1.4. ماهية اتخاذ القرار.
28.....	2.4. مميزات عملية اتخاذ القرارات.
29.....	3.4. تصنيف القرارات المالية.
31.....	المبحث الخامس: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.
32.....	1.5. دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها.
33.....	2.5. دور النسب المالية واستخدامها في اتخاذ القرار.
34.....	3.5. دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار.
36.....	4.5. دراسة تطبيقية لإتخاذ القرارات.
39.....	خلاصة الفصل الثاني.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة ENSP.

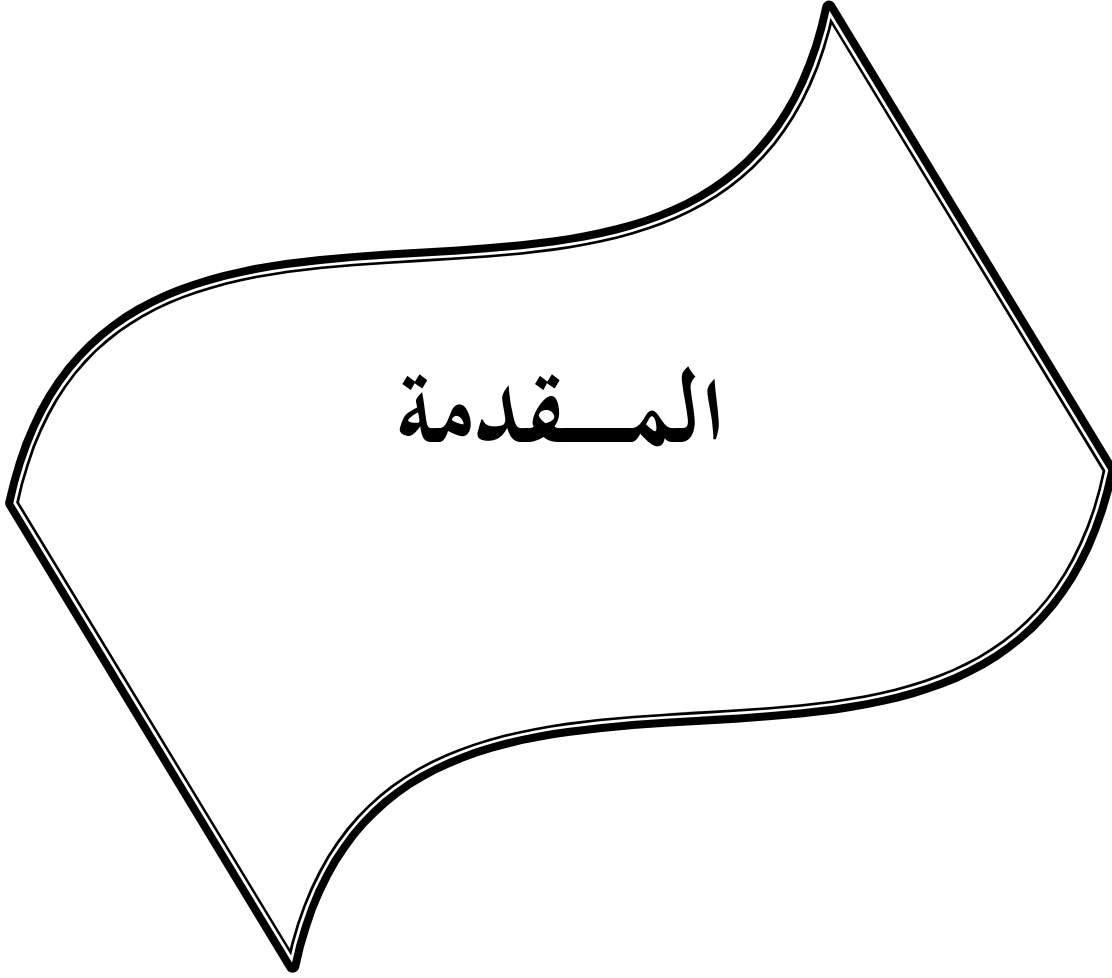
41.....	تمهيد.
42.....	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP.
42.....	1.1. تقديم عام للمؤسسة.
43.....	2.1. التنظيم العام لمؤسسة ENSP.
47.....	3.1. الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة.
53.....	المبحث الثاني: تحليل ومعالجة الميزانية.
53.....	1.2. الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.
59.....	2.2. اتخاذ القرار من خلال مؤشرات التوازن المالي.
62.....	3.2. اتخاذ القرار من خلال النسب المالية.
67.....	المبحث الثالث: تحليل الاستغلال.
67.....	1.3. اتخاذ القرار من خلال تحليل النتائج.
68.....	2.3: محددات قرار الاستثمار.
71.....	خلاصة الفصل الثالث.
73.....	الخاتمة العامة.

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
32	مراحل تقييم المقترح الاستثماري	01
38	القرارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل والإطار الهيكلي لاتخاذ القرار	02
47	الهيكل التنظيمي لشركة ENSP	03
55	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة جانب الأصول لسنة 2010	04
55	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة جانب الخصوم لسنة 2010	05
56	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة جانب الأصول لسنة 2011	06
56	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة جانب الخصوم لسنة 2011	07
57	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة جانب الأصول لسنة 2012	08
57	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة جانب الخصوم لسنة 2012	09
60	التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة لسنة 2012/2011/ 2010	10
61	التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة للمؤسسة لسنة 2012/2011/ 2010	11
66	التمثيل البياني لمعدلات المردودية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار لسنة 2012/2011/ 2010	12

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
53	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول لسنة 2012/2011/ 2010	01
54	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة 2012/2011/ 2010	02
59	أنواع رأس المال العامل لسنة 2012/2011/ 2010	03
60	احتياجات رأس المال العامل لسنة 2012/2011/ 2010	04
61	الخزينة الصافية للمؤسسة لسنة 2012/2011/ 2010	05
62	نسب السيولة للمؤسسة لسنة 2012/2011/ 2010	06
63	نسب النشاط للمؤسسة لسنة 2012/2011/ 2010	07
64	نسب التمويل للمؤسسة لسنة 2012/2011/ 2010	08
65	نسب المردودية للمؤسسة لسنة 2012/2011/ 2010	09
65	معدل لمردودية المالية و الاقتصادية لسنة 2012/2011/ 2010	10
67	القيمة المضافة لسنة 2012/2011/ 2010	11
67	الفائض الإجمالي للاستغلال لسنة 2012/2011/ 2010	12
67	نتيجة الاستغلال لسنة 2012/2011/ 2010	13
68	النتيجة المالية لسنة 2012/2011/ 2010	14
68	النتيجة الصافية لسنة 2012/2011/ 2010	15
69	قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة (2009-2012)	16
69	تقدير النموذج	17



المقدمة

المقدمة:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية إتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد، و لذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتمادا على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب ألا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير، ولذلك لا بد لها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، والذي يحتاج طبعاً إلى رقابة التنفيذ وتقييم الأداء وتحديد الانحرافات، وهذا يعني عدم اتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للمدير المالي اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة

طرح إشكالية البحث:

و نظرا لأهمية الدور الذي يلعبها لتحليل المالي في صناعة القرارات المالية الصائبة وتقييم الوضعية المالية و تحسسين الأداء المالي للمؤسسات وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

" ما مدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة داخل المؤسسة البترولية"

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة ؟
- 2- ما هي أدوات التحليل المالي ؟
- 3- ما هي البيانات ومؤشرات التوازن التي يعتبرها المحلل المالي من أهم الأدوات المساعدة في عملية تسيير اتخاذ القرارات وترشيدها ؟

فرضيات البحث:

- 1_ التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها.
 - 2_ اتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المسيرين لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل المالي
 - 3_ يلعب التحليل المالي دورا مهما في إتخاذ القرارات في الوقت و المكان المناسبين سعيا الى تحسين المردودية المالية
- مبررات اختيار البحث:

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات ومعطيات سمحت باختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- 1- الرغبة الشخصية للتعرف و الإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحضى بها.
- 2- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.
- 3- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية والتي تتجلى في النقاط الآتية:

- ✓ التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.
- ✓ أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
- ✓ التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

أهداف الدراسة:

- ✓ الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.
- ✓ التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- ✓ محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة لاحترام توازنها المالي.
- ✓ الكشف عن العيوب والنقائص الموجودة في القرارات المتخذة.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

- لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي و الإحصائي حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات وكذلك استخلاص النتائج من خلال الجداول الإحصائية المتعلقة بالمؤسسة التي تصف وضعيتها بالأرقام.

أدوات البحث: إعمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث (كتب المالية).
- الأطروحات و الرسائل الجامعية.
- التقارير و المنتقيات .
- مواقع الإنترنت .
- برنامج إحصائي eviews

هيكل البحث:

الفصل الأول: حيث يتضمن الدراسات العلمية السابقة وذلك من أجل معرفة أهداف وأهم النتائج والاستنتاجات التي آلت إليها هذه الدراسات حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى الدراسات العربية ثم سنقدم في المبحث الثاني الدراسات الأجنبية

الفصل الثاني: و الذي خصص لدراسة التحليل المالي وعملية إتخاذ القرارات من خلال التطرق إلى مفهوم التحليل المالي باعتباره أداة محكمة يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى القرارات الرشيدة ودور مؤشرات التوازن والنسب المالية وتحليل الاستغلال في عملية اتخاذ القرار

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل للدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP حيث عالجنا في المبحث الأول تقديم عام عن المؤسسة. بينما عالج المبحث الثاني تحليل و معالجة الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن والنسب المالية أما في المبحث الثالث فهو اتخاذ القرارات من خلال تحليل الاستغلال وقياس العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار

حدود الدراسة:

✓ **البعد الموضوعي للدراسة:** نظرا لكبر موضوع التحليل المالي قمنا بالتركيز في دراستنا على التحليل الساكن و اتخاذ القرارات المتعلقة به.

✓ **البعد الزمني للدراسة:** الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة تأثير التحليل المالي في تقييم و اتخاذ القرارات المتعلقة بمؤسسة ENSP خلال الفترة (2010-2011-2012)

صعوبات البحث:

تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية ، بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.

الفصل الأول:

الأدبيات التطبيقية

تمهيد

التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، سواء في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، وسواء كان متخذ القرار الإدارة، أو أي طرف آخر له مصلحة بمنشأة الأعمال. وعلى الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة بحيث نال هذا المفهوم العديد من الاهتمامات والدراسات من طرف الباحثين و الأكاديميين و حتي المهنيين كالمسيرين وأصحاب المصالح عبر العصور إلى يومنا هذا.

وهذا ماسنحاول إبرازه في هذا الفصل وهو إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات المتناولة لهذا الموضوع منها دراسات أجريت في البيئة العربية وأخرى في البيئة الأجنبية في المبحثين الآتيين :

— المبحث الأول الأدبيات التطبيقية العربية.

— المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية الأجنبية.

المبحث الأول الأدبيات التطبيقية العربية

1- دراسة أبو مندور 1979 :

استخدام المعلومات المحاسبية كأساس لاتخاذ القرارات.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المحاسبية لضمان سلامة ترشيد القرارات الإدارية. ولكي تتمكن إدارة المنشأة من القيام بوظائف التخطيط والرقابة فإنها تضع الخطط التي تكون عادة على شكل ميزانيات تخطيطية من المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي، وهذه تعد كمدخلات لوظيفة الرقابة، إذ عن طريق مراقبة تنفيذ هذه الخطط وقياس الأداء الفعلي يمكن الحصول على التغذية العائدة (معلومات رقابية) لإجراء التعديل اللازم على الخطط أو إحداث التغييرات المطلوبة لتصحيح الانحرافات الناتجة عن مقارنة الأداء الفعلي بالخطط الموضوعية.

2-دراسة أبو جبارة 1986

"أثر المعلومات المحاسبية الراجعة وتكراراتها على اتجاهات وأداء صانعي القرارات المالية."

تهدف إلى دراسة الآثار النفسية للمعلومات المحاسبية الراجعة وتكراراتها على مستوى أداء الأفراد الذين يصنعون القرارات المالية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تضمن البحث إجراء تجربة عملية شارك فيها (75) رجل أعمال ممن يحتلون مناصب إدارية عليا، وامتدت التجربة إلى اثني عشر رعباً، وتم تقسيم المشاركين ثلاث مجموعات حيث تم تزويد المجموعة الأولى بتقارير أداء دورية عند نهاية كل ربع، والثانية زودت بتقارير أداء سنوية، بينما زودت المجموعة الثالثة بتقارير أداء عند نهاية التجربة فقط، وطلب من كل مجموعة من المشاركين اتخاذ قرارات تتعلق بسعر بيع تنتجها وتسوقها شركة تعمل في صناعة تتميز بسوق تنافسي، وحجم الإنتاج وبعد ذلك ظهرت النتائج التالية:

- 1-يوجد علاقة قوية بين مستوى الروح المعنوية لصانعي القرارات المالية وبين المعلومات المحاسبية الراجعة.
- 2- أن المعلومات المحاسبية الراجعة على شكل تقارير دورية أساسية وهامة في ترشيد قرارات الإدارة المالية وتبين كذلك أن عدد تكرارات هذه التقارير له أهمية بالغة في صنع القرارات.

3-دراسة أ. موسى بن منصور 2010 :

دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات من خلال توضيح كيفية مساهمته في تقدير قيمة الشركات الداخلة في الاندماج و كيفية تسوية قيمة الصفقة، فكانت إشكالية البحث كالتالي: ما هو الدور الأساسي لتحليل المالي بإعتباره إحدى أهم أدوات التسيير و الإدارة المالية في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات،

فتوصل الباحث إلى أن قرار الاندماج بين الشركات قرار استثماريا إذ إن شراء شركة لشركة ما أو الاتحاد معها أو السيطرة عليها يعني استثمارا بنسبة للشركة الباقية وتنفيذه يتطلب تطبيق نفس المبادئ الأساسية لأي قرار استثماري خاصة فيما يتعلق بلربحية والعائد و التكلفة فضلا على أن شراء شركة جديدة يعني الأخذ بعين الإعتبار قرار الشركة المشترية و نتيجة قرارها هي الأخرى. وعلى هذا الأساس فإن اتخاذ قرار الاندماج يتطلب تحري الدقة والحيطه و الحذر، وهنا يظهر الدور الريادي لتحليل المالي، حيث يعمل على ترشيد إتخاذ قرار الاندماج من خلال المساهمة في أصعب خطوة و هي عملية التقييم. فضلا عن تحديد الطريقة الأكثر ملائمة في تسديد قيمة الصفقة

4-دراسة الطراونة، معاينة 1997 :

قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية (دراسة ميدانية)

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع آراء متخذي القرارات في محافظة الكرك حول توفر القدرة لديهم على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعملهم ومدى تأثر هذه القدرة بالبيانات المالية المتاحة. وقد شملت عينة الدراسة متخذي القرارات في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والبنوك التجارية والبلديات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- 1-أن أهم عامل يساعد على التنبؤ بقدرة متخذ القرار على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعمله هو القرارات المتعلقة بالموازنة.
- 2-نسبة عالية من أفراد العينة (83.3%) يعتقدون بأن لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية لترشيد قراراتهم.
- 3-أظهرت نتائج التحليل أن التداخل بين التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار تزيد من القوة التفسيرية لنموذج الانحدار وتفسر هذه النتيجة أن التحليل المالي يساعد متخذ القرار على استخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته وهي بهذا تسهم في ترشيد القرارات المالية.

5-دراسة الحسيني 1995

قام بهذه الدراسة صادق محمد حسين الحسيني ، 1995 ، وهي بعنوان "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي" ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كافة الاتجاهات المعاصرة والتطورات المختلفة التي حدثت في كل جانب من جوانب التحليل المالي ، إلى جانب إبراز الطاقات الخلاقة لهذا الفرع الهام من فروع المعرفة في خدمة المجتمع ككل وخدمة كل جهة من الجهات المعنية والمستفيدة منه.

وقد ناقش الباحث في هذه الدراسة الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي التي اشتملت على جوانبه المختلفة ، مفهومه ونطاقه، وأهدافه ، وأساليبه ومدخلاته والجهات المعنية به وبمخرجاته ، ثم دراسة وتحليل مدى اتساق هذه

الاتجاهات المعاصرة وتجانسها وآفاق تطورها ، وتوضيح ما إذا كانت كل من هذه الاتجاهات تنعكس على الجوانب الأخرى.

وقد قام الباحث بعرض الاتجاهات المعاصرة لتفعيل شيء يسهم بدفع عجلة التنمية ، ومعاونة كل الأطراف المستخدمة في ترشيد عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات نذكر منها :

1. أن أهم الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي أصبح يركز على دوره في خدمة متخذ القرار عن طريق إمداده بالمعلومات الكافية والمتنوعة والمفيدة والملائمة لمساعدته في اتخاذ القرار الرشيد ورسم أفضل السياسات.
2. إن استخدام النسب المحاسبية قد أصبح من الأمور النهائية والمألوفة والضرورية ، بحيث يمكن القول انه لا يتصور تحليل بيانات ومعلومات أي منشأة بدون استخدام النسب.
3. أن المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل القوائم المالية كنظام أساسي للمعلومات لترشيد اتخاذ القرارات أكثر منها كأداة لتقييم الأداء.
4. وقد أكدت الدراسة على ضرورة استخدام مجموعة متعددة ومتنوعة من الوسائل العلمية للتحليل المالي ، وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة.
5. إن من الاتجاهات المعاصرة والهامة ، أنه لم تعد القوائم المالية هي المدخلات الوحيدة لعملية التحليل المالي ، بل هناك ضرورة للاهتمام بالمعلومات الأخرى المالية وغير المالية، الداخلية أو الخارجية، وبالتالي ضرورة الاهتمام بمصادر هذه المعلومات وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملية الربط بين المستخدمين وخاصة المحللين الماليين.

المبحث الثاني الأدبيات التطبيقية الأجنبية

1-دراسة carr & tomkins 1996 :

بعنوان: قرارات الاستثمار الاستراتيجي: أهمية تحليل إدارة التكلفة الإستراتيجية المقارن ل 51 شركة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا . "هدفت الدراسة إلى تقييم الأهمية النسبية لأساليب التحليل المالي في مقابل أساليب التحليل الاستراتيجي في ممارسة العملية عند اتخاذ قرارات الاستثمار الاستراتيجي ، من خلال عينة مقارنة 51 شركة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا . وطبقت الدراسة على قطاع صناعة السيارات الذي يتميز باستخدامه للأساليب الحديثة في التصنيع، ولوجود مواقف تنافسية متعددة على مستوى هذه الصناعة.

واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن، وركزت الدراسة على أساليب تقييم المشاريع التالية: أسلوب صافي القيمة الحالية، أسلوب فترة الاسترداد، أسلوب معدل العائد على الاستثمار، كأتمثلة على مدى استخدام أساليب تقييم المشاريع بالشركات . واستخدمت أساليب التحليل الإستراتيجية التالية: سلاسل القيمة الزمنية، تحليل مسببات التكلفة، تحليل الميزة التنافسية، تحليل المنافس، تحليل القوى الخمس لبورتر، وتحليل السوق . وخلصت الدراسة إلى أن أساليب التدفقات النقدية المخصومة بحاجة إلى تدعيم عن طريق استخدام أساليب التحليل الاستراتيجي ، وأن المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية لها تأثير عند اتخاذ قرار الاستثمار الاستراتيجي ، والاختلاف في استخدام الأساليب بين الشركات في كل من ألمانيا وإنجلترا والولايات المتحدة يرجع إلى تباين بيئة القرار ، وهياكل الشركات، ومراكزهم المالية، وأوصت الدراسة إلى تدعيم أساليب التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أساليب التحليل الاستراتيجي وزيادة المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية.

2-دراسة bennouna, meredith & marchant 2010 :

بعنوان: "اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية المحسنة: أدلة من كندا". هدفت الدراسة إلى تقييم التقنيات الحالية في اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية في كندا، واستخدمت في الدراسة أسلوب المسح البريدي، وشمل 88 شركة من الشركات الكبيرة في كندا.

وخلصت الدراسة إلى استمرار الاتجاهات نحو تحقيق تقنيات متطورة، ولكن حتى في الشركات الكبيرة 17 % منها لم تستخدم التدفق النقدي المخصوم، ومن تلك الشركات التي فعلت ذلك فإن الغالبية فضلت تطبيق صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي. وعموما ما بين (1 من 10 إلى 1 من 3) لا تطبق بشكل صحيح جوانب معينة من التدفقات النقدية المخصومة، وأوصت الدراسة إلى إتباع طرق التدفق النقدي المخصوم لتحسين فرص اتخاذ القرارات الرأسمالية

3-دراسة Belletante et Levratto 1996 :

بعنوان: قرارات التسيير المالي لمؤسسات صغيرة و متوسطة

بحيث قام الباحثون بدراسة القرارات المتخذة من خلال التسيير المالي لمؤسسات صغيرة و متوسطة و على وجه التحديد درسوا القرارات المالية من خلال ستة متغيرات :
-السيولة ,التنوع ، القابلية ، المرونة ،التحكم والمسؤولية
وتوصلوا إلى أن القرارات المالية مختلفة تماما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, بحيث في بيئة معينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رأت النظرية المالية الكلاسيكية ان اتخاذ القرار في المؤسسات صغيرة و متوسطة ينطوي على منطق القرار المختلفة فمن خلال هذه الدراسة أكد الباحثين انه يجب إعادة النظر في التسيير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4-دراسة Constantin Zopounidis 2000:

مقالة بعنوان (القرارات المالية وتحليل متعددة المعايير)

أبرز Constantin Zopounidis في هذا المقال إلى مدى مساهمة التحليل متعدد المعايير في حل بعض مشاكل القرارات المالية (اختيار الاستثمارات وإدارة المحافظ، الخ.). في الماضي كانت معالجة هذه المشاكل عن طريق النظرية المالية في سياق ضيق من التحسين فقد استغل بعض الباحثين الطابع الأمثل لهذه المشاكل لتقديم تقنيات البحث التشغيلي (النمذجة التقليدية أو المعيار الأحادي) في تسويتها. فقد إستنتج الباحث أن استخدام مناهج المعايير المتعددة كدعم القرارات يوفر العديد من الفوائد للمالية منها :
- هيكلية المشاكل المعقدة لتقييم
- إدخال المعايير الكمية و النوعية المشتركة (المؤشرات المالية) في عملية التقييم
- توفير الشفافية في التقييم الذي يسمح بتقديم الحجة الجيدة للقرارات المالية
- تحسين "فن المالية" بفضل المناهج العلمية المتطورة في مجال المالية
فقد رأى Constantin Zopounidis إن أسلوب المعايير المتعددة له مستقبل واعد في القطاع المالي لأنه يوفر إطارا منهجيا واقعيًا لمشاكل القرار.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أن الدراسات السابقة تجمع على أهمية التحليل المالي و معلوماته في اتخاذ القرارات سواء كانت للمديرين أو المستثمرين، كما تبين أن هذه الدراسات تتفق في تناول موضوع المعلومات المحاسبية و المالية باعتبارها الركن الأساسي الذي يتم استخدامها عند اتخاذ القرارات، لذا فإن الحاجة ماسة في الوقت الحاضر مع ثورة المعلومات والاتصالات للقيام بسلسلة من الدراسات العلمية ذات المنظور الكلي والشمولي لدور معلومات التحليل المالي وأهميتها في كفاءة الأداء الإداري واتخاذ القرارات الإدارية، ولذلك كان من الضروري الإستعانة بتحليل المالي و معلوماته (المالية او المحاسبية) لإتخاذ القرارات.

الفصل الثاني:

مدخل إلى التحليل المالي و عملية اتخاذ
القرارات

مقدمة الفصل:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للشركة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاع إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للشركة. فالتحليل المالي يعتبر من أنسب الوسائل والأدوات لتحقيق هذه الغايات من تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابيات ونقاط الضعف وأهم مسبباتها وأيضاً اكتشاف الفرص و التهديدات التي تواجه المؤسسة وهذه المتغيرات إنما تشكل جوهر الأداء الإستراتيجي لمنشأة الأعمال

إن مصير ومستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات، وفرض على متخذ القرارات أن لا يغامر بمستقبل

المؤسسة، ويزود الإدارة المالية بالمعلومات الضرورية والدقيقة التي تساعد المدراء في اتخاذ القرار الأنسب وذلك بغرض تحقيق الأهداف المسطرة في ظل الإمكانيات والطاقات المتاحة ولهذا السياق ارتأينا أن نقسم هذا الفصل

إلى خمسة مباحث ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التحليل المالي ، وفي المبحث الثاني تناولنا استعمالات التحليل المالي اما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى وسائل وأدوات التحليل المالي و في المبحث الرابع تناولنا موضوع عملية إتخاذ القرارات من خلال تصنيف القرارات المالية وفقاً للتدرج الهرمي وحسب التكرار وتبعاً للمشاركة في اتخاذها، أما المبحث الخامس و الأخير فتطرقنا فيه إلى دور التحليل المالي في اتخاذ القرار من خلال إبراز أهم المؤشرات و النسب المالية في هذا السياق.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص للحالة للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أكثر) باستعمال وسائل وطرق تهدف مجملها إلى فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وهذا الفحص يكون عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية المتبعة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسيرها وهذا ما سنتطرق إليه من خلال تعريف التحليل المالي وأهدافه وخصائصه زيادة على ذلك البيانات المستعملة في مراحل التحليل المالي للمؤسسة.

1.1: تعريف التحليل المالي.

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها ما يلي:

التحليل المالي هو عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، ويعرف أيضا أنه مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية⁽¹⁾

2.1: أهداف التحليل المالي⁽²⁾ : نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف:

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركز في قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

1- مفلح عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر عمان 2000، ص79.

2 - الزغبى (هيثم محمد)، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص167

3.1: خصائص التحليل المالي⁽¹⁾: تتمثل خصائص التحليل المالي فيما يلي:

أولاً: هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.

ثانياً: يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.

ثالثاً: هو نشاط مستمر في المؤسسة.

رابعاً: يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

خامساً: لا يقتصر على بيانات مالية محدودة بل يمتد إلى الميزانية وقوائم الدخل.

المبحث الثاني استعمالات التحليل المالي

1.2 مجالات التحليل المالي : يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية⁽²⁾

*التخطيط المالي

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة. وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المديرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

*تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين .

* التحليل الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

1 - مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 287

2 - هيثم محمد الزعبي مرجع سابق ص 160 ص 159 .

* التحليل الاستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض. ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات

* تحليل بعض الحالات الخاصة

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلاً مالياً دقيقاً للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة،

2.2. الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقاً لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى. ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي مايلي⁽¹⁾:

* المستثمرون

يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب⁽²⁾، وقد يختلف هذا قليلاً عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحال والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل⁽³⁾.

* إدارة المؤسسة

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع. العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها⁽⁴⁾.

1- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص.

2- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص53.

3- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص42.

4- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص18.

- فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات التالية أو كلها مجتمعة: (1)
- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
 - التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
 - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط ، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
 - تقييم فاعلية الرقابة
 - كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
 - تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
 - تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.
 - تشخيص المشكلات الحالية؛
 - المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

*الدائنون

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أقرض أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة (2)، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية . فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين (3)

أ - الديون طويلة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

ب - الديون قصيرة الأجل

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في المؤسسة.

*الموردون

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض من هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك

1-أيمن الشنطي، عامر شقر، الإدارة والتحليل المالي، عمان : دار البداية، 2004، ص ص171 170 .

2-عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص59 .

3-منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق ص19 .

التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية

العملاء

باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه، وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان.

العاملون في المؤسسة

يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما (1) :

أ - المساهمون (الملاك)

ب - العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطيات. ولهذا السبب لا يمكن للعاملين في فرنسا مثلاً المشاركة في الأرباح إلا إذا تجاوز صافي الربح 5 % بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعاً لهم على زيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى من العائد للملاك. يدل هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

الهيئات الحكومية

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية: (2)

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها

- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية

- مراقبة الأسعار

- غايات إحصائية.

1- عبد الغفار حنفي، المرجع السابق، ص72

2- أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص172 .

***الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية**

يستفيد سمسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض الآتية⁽¹⁾:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
- تحليل السوق المالي وتحديد المؤسسات التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

***المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي**

تستعمل المؤسسات المتخصصة التحليل المالي لغرض مساعدة المؤسسات في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق، ومن المؤسسات العاملة في هذا المجال في السوق الأمريكية *dun & bradstreet* وشركة *standard & poors* التي تقوم باحتساب 14 نسبة مالية لعدد كبير من الصناعات⁽²⁾

1 - هيثم محمد الزعبي، المرجع السابق، ص 164 .

2 - أيمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق، ص 173 .

مبحث الثالث: وسائل وأدوات التحليل المالي.

1.3: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية أو المؤشرات المالية.

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بإجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

رأس المال العامل.

يعتبر رأس المال من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة وإيجاد السير المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به، وهذا ناتج عن دوران قيم الاستغلال.

تعريف رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير⁽¹⁾ ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك:

– من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة.

– من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل.

ورأس المال العامل أصناف:

أ- رأس المال الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – أصول ثابتة.

ب- رأس المال العامل الإجمالي: ويضم مجموع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الاستغلالية

للمؤسسة، وتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

ج- رأس المال العامل الخارجي: وهو الجزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة

التالية: رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون القصيرة والطويلة الأجل

1- Pierre Canson, la gestion financière de l'entreprise "5^{ème} édition donoud Paris 1979.

احتياجات رأس المال العامل الدائم.

احتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية⁽¹⁾ في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتهما ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، وتتغير احتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة.

احتياجات رأس المال العامل الدائم =

(قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسيقات بنكية)

الفرع الثالث: الخزينة.

هي الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو المصرف أو مركز الصكوك البريدية، والتي تستطيع أن تتكون الخزينة من استخدامها فوراً بخلاف الأموال التي تحصل عليها من آجال قصيرة أو متوسطة⁽²⁾ وتأخذ الخزينة وضعيتين هما:

1- الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل الدائم

2- الخزينة = القيم جاهزة - تسيقات بنكية.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي وذلك لأنها تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة وتعتبر كذلك أهم وسيلة للتحليل في دراسة المركز المالي والحكم على النتائج.

تعريف النسب المالية.

توجد عدة تعريفات للنسب المالية والتي نذكر منها:

أولاً: هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، وتأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو من الميزانية أو منها معا⁽³⁾

1 - الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2001، ص 148.

2 - سماعيل عرجاجي: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 2001، ص 148.

3 - علي فضالة أبو الفتوح: التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص 51.

ثانياً: النسبة هي العلاقة بين مقدارين يمكن التعبير عنها في شكل نسبة مئوية أو كسر أو على شكل معامل وهذا الأخيرة قد يكون بالأشهر أو بالأسابيع أو بالدنانير⁽¹⁾

أهم النسب :

1-نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل⁽²⁾، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

1.1-نسبة السيولة العامة :

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \left(\frac{\text{الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة}}{100} \right) \times 100$$

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة والقابلية الايفائية، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة، ومجموع الخصوم المتداولة دون الاهتمام بدرجة سيولة فقرات الأصول المتداولة أو تواريخ استحقاق الخصوم المتداولة⁽³⁾، فهذه النسبة لا تفرق بين السيولة الجاهزة وغير الجاهزة، لذلك يمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مقياساً كمياً وليس نوعياً تشير النسبة المنخفضة قياساً بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها، في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياساً بمعيار المقارنة ورغم تعزيره لسيولة المؤسسة، إلا أنه يشير إلى احتفاض الإدارة بأصول متداولة تزيد عن الحدود الاقتصادية.

Pierre CONSON opicit, P185-1

2- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، عمان: مؤسسة الوراق، 2004، ص104.

3- علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الرائد، ص87.

1.2-نسبة السيولة السريعة :

تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة المخزون}) / (\text{الديون القصيرة الأجل}) \times 100$$

الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، أضف إلى ذلك أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وأيضاً بسبب عدم التأكد من بيعه. ومن أجل الوصول إلى نسبة دقيقة : يجب القيام بما يلي⁽¹⁾

- تخفيض الديون القصيرة الأجل بقيمة تسبيقات العملاء على الطلبات الجارية، حيث أن مقابلها موجود ضمن المخزون.

- تخفيض القيم غير الجاهزة بقيمة التسبيقات المقدمة للموردين، حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات.

* ملاحظة: إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.

1.3- نسبة السيولة الجاهزة :

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. يتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} / \text{الديون القصيرة الأجل}) \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية⁽²⁾

- تراجع نشاط المؤسسة.

- نقص تجديد الاستثمارات.

- فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

* ملاحظة: هناك من يعطي لنسبة السيولة السريعة و السيولة الجاهزة المجال بين % 30 إلى

% 50 و % 20 إلى % 30 على الترتيب.

1- GEORGE DEPPALLENS, J. P. JOBARD, Op. Cit, p. 253.

2-نسب النشاط:

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب.

2.1-معدل دوران مجموع الأصول

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات؟. يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال/مجموع الأصول

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

2.2-معدل دوران الأصول الثابتة

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أداؤها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات . يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال/الأصول الثابتة

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة يتسم بمقدار اقتصادي أمثل⁽¹⁾

في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول الثابتة بدلا من شرائها، فإن جزء كبيرا من الأصول الثابتة لا يظهر في الميزانية، وهذا معناه وعند إجراء عملية تقييم الأداء بتحليل نسب النشاط أنه بدون أخذ عنصر الاستئجار في الحسبان، فإن معدل الدوران المستخرج سيفقد كثيرا من قيمته، ولمعالجة هذا القصور يقوم المحلل المالي برسملة أقساط الإيجار السنوية وإضافتها إلى مجموع الأصول الثابتة، وأيضا إلى القروض في جانب الخصوم من أجل توازن الميزانية. إن الاعتماد على الاستئجار دون شراء الأصول الثابتة يعني ترشيدا للقرار الاستثماري.

1- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 139 .

ويضمن لإدارة المؤسسة تحقيق مزايا الاستئجار وهي⁽¹⁾

- يؤدي استئجار الأصول إلى توفير النقدية

- يسمح استئجار الأصول الثابتة لإدارة المؤسسة بالتغيير المطلوب في معداتها الإنتاجية، حيث أن الإدارة تستطيع بواسطة الاستئجار الحصول على أحدث التكنولوجيات دون أن تشعر بأي حالة من حالات القلق حول تقادم الأصول، أو التخلص من الموجودات المندثرة فنيا

- يؤدي الاستئجار إلى زيادة قدرة المؤسسة على الاقتراض، حيث أن الاستئجار لا يعتبر من ضمن الديون التي على المؤسسة، ولا يظهر أيضا في الميزانية العامة

- إن عملية الاستئجار قد تتضمن شروط أفضل من الشروط التي تحصل عليها المؤسسة عند قيامها بالاقتراض اللازم للشراء

2.3- معدل دوران الأصول المتداولة :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية: **معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال/الأصول المتداولة**

فمعدل الدوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لان انخفاض معدل الدوران إنما يعني ضعفا في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة . فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداول⁽²⁾

2.4- فترة التحصيل

يقصد بفترة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز⁽³⁾، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولكن باتجاه معاكس . إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض فيه فترة التحصيل، والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فان فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة . ومن الناحية التحليلية، يجب أن نشير إلى أن الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل يدل على أن السياسات التي وضعتها الإدارة غير فعالة، أو أن الإدارة أمام احتمال مواجهة

1- حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 141 140 .

2- عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2006، ص 98 .

3- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي : تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، المرجع السابق، ص

مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام، أو تعثرها في تحصيل بعض الحسابات. يتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

2.5- فترة الدفع

يقصد بفترة الدفع الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات، وبهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدرة الإدارة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليلي هنا، أنه كلما زادت فترة الدفع، كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكون الانخفاض فيها معبرا عن التحسن في السيولة. وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كما يلي:

$$\text{فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

يمكن للمؤسسة القيام بإجراء مقارنة بين المدينين، مدة التحصيل من العملاء ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي حاملا خلال دورة الاستغلال، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن ذلك يعني أن جزء من الديون القصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المدينين . هو فترة قرض (من المورد) بدون تكلفة⁽¹⁾

3-نسب التمويل

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكتنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة. فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحهم، غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقا نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض، ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجلها المحددة، وعلى ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها.

1-مبارك لسوس، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 51 .

3.1-نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها⁽¹⁾:

-صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن المقرضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة.

-صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي.

-صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.

يتم حساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية : نسبة الاقتراض = مجموع الديون/مجموع الأصول

3.2-نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية

نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

3.3-نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

4-نسب المردودية

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية. فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية . عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة

تتاح أمام المحلل المالي للوصول إلى غايته من تحليل المردودية مجموعة من المؤشرات المالية نتطرق إليها فيما يلي:

4.1-نسبة مردودية الأموال الخاصة

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة . المتداولة في بورصة الأسهم والسندات⁽¹⁾ تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{الربح الصافي/الأموال الخاصة}) \times 100$$

إن ارتفاع نسبة ربحية الأموال الخاصة قياسا بمؤشر المقارنة دليل قاطع عن تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبرر لتأكيد قوة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل سياساتها وقراراتها سواء تلك المرتبطة بالإنتاج أو التسويق أو التسعير أو غيرها، في حين يكون انخفاضها مبررا لتأكيد حالة الضعف.

4.2-نسبة مردودية النشاط

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللا، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع تزايد الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = (\text{الربح الإجمالي/رقم الأعمال}) \times 100$$

5- المردودية المالية والاقتصادية :

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس كفاءة القرارات المتخذة من طرف المؤسسة أي إتخاذ القرارات الرشيدة بهدف تحقيق أفضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الاستثمار والمتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، وقرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية.

الربحية هي هدف أساسي للمؤسسة، وهي أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بجوزتها، أي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أفضل عائد، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال قرار الاستثمار والمتعلق بكيفية استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها، وقرار التمويل المتعلق بكيفية اختيار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسة، تعتبر الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة النسبية التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية⁽²⁾

1-مبارك لسلوس، المرجع السابق، ص52 .

2-مفلح محمد عقل، المرجع السابق ، ص30

كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص وهذا يعكس المردودية المالية⁽¹⁾ فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.

1- المردودية المالية = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

2- المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / (الديون + الأموال الخاصة)

تحليل النتائج:

وتشمل مجموع النتائج الوسيطة التي يعطيها الجدول وكيفية توزيعها، إلى غاية الوصول إلى النتيجة السنوية الصافية وهي على التوالي:

- الهامش الإجمالي

هو الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها، حيث يتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر البيع بعد طرح التخفيضات التي تمنح للزبائن، أما تكلفة البضاعة المباعة فتحسب على أساس ثمن شراء البضاعة المباعة بالإضافة إلى مجموع المصاريف التي تتعلق بها. يعد الهامش التجاري مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها. فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا لحجم النشاط فإن الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي⁽²⁾

1- Alain Capiez, élément de gestion Financière. Masson, 4 ed, Paris, 1994, page121.

2- GEORGE DEPPALLENS, J.P JOBARD, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990, p. 315

- القيمة المضافة

تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية، فالقيمة المضافة تبين إنتاج المؤسسة واستخداماتها الوسيطة من السلع والخدمات التي تحصلت عليها من الغير، وتعتبر قياساً نقدياً لما أضافته المؤسسة بوسائلها لإنتاجية الخاصة، لأن الاعتماد على رقم الأعمال في المؤسسة أو حجم الأصول أو حجم العمالة قد يكون مضللاً، فإذا كانت القيمة المضافة كبيرة فذلك يعني أن المؤسسة قد تحصلت على قيمة إنتاج كبير من استخدامات وسيطة محدودة، أو قيمة الإنتاج المحدود استلزم استخدامات وسيطة قليلة، وهذا ما يدل على نجاح عملية المزج بين عناصر الإنتاج⁽¹⁾

- نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال

تقيس نتيجة الاستغلال الفعالية الاقتصادية للمؤسسة في الظروف العادية، وتخص العناصر التي ترتبط بالعمليات الخاصة بالاستغلال العادي اليومي للمؤسسة، أما النتيجة خارج الاستغلال فهي نتيجة استثنائية تتحدد من النشاط الاستثنائي للمؤسسة.

نتيجة السنة المالية الإجمالية والصفائية

يجمع النتيجتين السابقتين نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج، وهي النتيجة الإجمالية للسنة المالية، أو للدورة الاستغلالية، وبعد طرح الضريبة على الأرباح نحصل على النتيجة المالية الصافية للدورة الاستغلالية، وتعتبر كمؤشر مهم لقياس مردودية رأس المال الخاص المستعمل داخل المؤسسة.

3.3 - أهمية التحليل المالي لمتخذ القرار :

تعتبر البيانات المحاسبية السالفة الذكر ضعيفة الدلالة، بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة، إلا إذا قمنا بتحليلها وتفسيرها قصد التأكد من تطابق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة. ومن الطبيعي فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه مرتبط بقرارات الإدارة، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل. وهذه الاختيارات تستند أساساً على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة وحركة الموارد المالية فيها، ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يومياً في ثلاث مجالات أساسية وهي:

- استثمار الموارد.
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.
- تمويل الموارد المالية.

1- منير شاکر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، المرجع السابق، ص 114

ومهما اختلفت طبيعة النشاط الاقتصادي للمؤسسة، ومهما كانت أحجام هذه النشاطات، ومهما كان الشكل القانوني للمؤسسة فإن وظيفة الإدارة في هذه المؤسسات هي التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيم اقتصادية تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة، وتحقيق مردودية مقبولة على هذه الموارد، وهذا بطبيعة الحال يعتمد أساساً على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية وهي⁽¹⁾

- اختيارات الاستثمارات وتنفيذها بناء على التحليل المالي السليم

- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة

إن التوصل إلى القرارات الناجحة يمثل القوة المحركة الأساسية لعملية خلق القيم. وعليه فإن الواجب وكذلك

التحدي الأساسي للتحليل المالي يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة

والتي يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر و أدوات تحليلية مناسبة. وفي حال تنفيذ ذلك بطريقة سليمة فإن

نتائج التحليل المالي يجب أن تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة. إن جميع القرارات السابقة الذكر التي

تتخذها الإدارة تسبب تغيرات في النقد، وكما هو معروف فإن مبدأ الربط بين النقد الوارد و النقد الصادر يمثل

القوة المحركة لأدوات عديدة من التحليل المالي.

المبحث الرابع: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار:

إن عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محتملة الوقوع أو

لتحقيق أهداف مرسومة. ومن هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المدخل من خلال تناول تعريف عملية

اتخاذ القرار وتبيين أنواعها ودراسة البيئة الخاصة بالقرار الإداري وتناول الصعوبات التي تعترضه من خلال ثلاثة

فروع.

1.4: تعريف عملية اتخاذ القرار.

لقد ظهرت عدة تعاريف لعملية اتخاذ القرار نذكر منها:

التعريف الأول: "اتخاذ القرار هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل⁽²⁾

التعريف الثاني: "اتخاذ القرار هو اختيار أفضل البدائل المتاحة، بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من

كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة⁽³⁾

1- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور المرجع السابق ص28 .

2- د. علي خلف حجاجحة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص11.

3- د. خليل محمد الحسن الشماع وآخرون، مبادئ الإدارة، بغداد، ص25.

التعرف الثالث: "هو عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف من خلال فترة زمنية معينة. وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية، والموارد المتاحة للمنظمة⁽¹⁾

2.4 مميزات عملية اتخاذ القرار.

يمكننا تحديد ماهية عملية اتخاذ القرارات الإدارية من خلال تحديد الصفات المميزة لهذه العملية والتي نلخصها فيما يلي:

أولاً: أنها عملية قابلة للتشديد، أي الوصول إلى أقصى حد ممكن من المعقولية والرشد.

ثانياً: أنها عملية تتأثر بعوامل ذات صيغة إنسانية واجتماعية، أي أنها تتأثر شخصية متخذ القرار والتابعين وكل من يتأثر بهذا القرار.

ثالثاً: أنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل، وتتبع هذه الصفة من كون القرارات المتكررة تكون امتداداً واستمراراً لقرارات سبق ذكرها.

رابعاً: أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة لأنها نتاج جهد مشترك، سواء كان هذا الجهد مباشر أو غير مباشر.

خامساً: أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول، حيث أن نوع القرارات وأساليب اتخاذها تكاد تكون عامة بالنسبة لجميع المنظمات الإدارية، وتتصف بالشمول من حيث القدرة على اتخاذها، ينبغي أن تتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والمباشرة.

1-د. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر الإسكندرية، مصر، الطبعة 2006، ص105

3.4 تصنيف القرارات المالية.

يمكن تصنيف القرارات وفق ثلاثة معايير:

التصنيف حسب التدرج الهرمي.

صنفها "Ansofte" وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي⁽¹⁾

أولاً: القرارات الإستراتيجية على المستوى الطويل: تتخذ على مستوى الإدارة العليا للمنظمة على المدى الطويل وتتطلب كمية كبيرة ونوعية جيدة من المعلومات يمكن للمنظمة من خلالها أن تقوم باستغلال الفرص نجنب تهديدات البيئة أي قرار الاستثمار على المدى الطويل مثل: شراء تكنولوجيا.

ثانياً: القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط: تتخذ في الغالب من طرف رؤساء الأقسام أو الإدارات وتخص وظيفة من وظائف المؤسسة، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، بناء الهيكل التنظيمي، تحديد مسارات العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة، فبالإضافة إلى تقييم العمل وتفويض الصلاحيات واختيار قنوات الاتصال.

ثالثاً: القرارات العملية على المستوى القصير: هي القرارات المتعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي قرارات قصيرة المدى تتعلق أساساً بأسلوب العمل وتنفيذه وتميز بأنها لا تحتاج إلى الجهد والبحث من قبل متخذها، وتتخذ اعتماداً على الخبرات والتجارب السابقة، واتخاذها يتم بطريقة فورية.

التصنيف حسب التكرار.

صنف سيمون "Simon" القرار حسب درجة التكرار إلى قسمين⁽²⁾:

أولاً: القرارات المبرمجة: وهي قرارات روتينية متكررة تعتمد على الخبرات واستخدام التقرير الشخصي لمتخذ القرار، حيث تكن القواعد التي تحكم القرار واضحة ولا تحتاج إلى تحليل طويل كقرار شراء مدخلات إنتاج بسبب تجاوز مخطط التمويل

ثانياً: القرارات غير المبرمجة: تتميز بأنها غير متكررة وغير محددة، ولا توجد إجراءات معروفة مسبقة لحلها ولها أثرها على نشاط المؤسسة في المدى الطويل مثل قرارات اعتماد تنظيم جيد للعمل بعد حدوث حريق.

1- د. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر الإسكندرية، مصر، الطبعة 2006، ص121

2- ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير. الجزء الأول، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1988، ص 81.

التصنيف وفقا للمشاركة في اتخاذها.

أولاً: القرارات الشخصية: تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة، بمعنى أن مثل هذه القرارات لا تفوض إلى أحد لأن تنفيذها لا يتطلب دعماً من أعضاء المنظمة مثل: قرار اعتماد معدل مردودية مرتفع من المديرية المالية، وهذا ما يدفع المديرية التجارية إلى قرار إلزامية.

ثانياً: القرارات التنظيمية: هي تلك القرارات التي يصنعها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية كوضع الاستراتيجيات ووضع الأهداف الموافقة للخطط وغيرها مثل: مصلحة من لمصالح تتخذ قراراً يخصها دون فرضها من الإدارة العليا (مصلحة الموارد البشرية تقوم بقرار تعيين بسبب وفاة أو ترقية داخلية أو تحويل).

بيئة القرار الإداري.

القرار الإداري هو إفصاح الإدارة عن إرادتها الملزمة، بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح. وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين، متى كان ذلك ممكناً، وكان الباعث ابتغاء المصلحة العامة ومن السمات العالية لهذا القرار: الإسناد إلى القانون والاختصاص والتسلسل الإداري، وتختلف بنية القرار الإداري من قرار إلى آخر لذا نميز ثلاث أنواع من بيئة القرار.

القرارات في حالة التأكد.

القرارات التي تتم في هذه الحالة هو التأكد التام من طبيعة المتغيرات المأثرة ونوعيتها والعوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار والقدرة على تنفيذها وبالتالي فإن آثار القرار ونتائجه تكون معروفة مسبقاً.

القرارات في حالة المخاطرة.

وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع وعليه فإنه على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الوقوع مستقبلاً، وكذلك درجة احتمال حدوثها.

الفرع الثالث: القرارات في حالة عدم التأكد⁽¹⁾

هي تلك القرارات التي غالباً ما تقوم بها الإدارة العليا عندما ترسم الأهداف العامة وسياساتها، ويصعب الإدارة تحديد الظروف المحتملة وهذا يرجع إلى عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية.

1-إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2000، ص 42.

المبحث الخامس: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار.

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيتها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ إستراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات الاستثمارية.

لذا فإن دوره في اتخاذ القرارات الرشيدة يستوجب توفير كما معتبرا من المعلومات وكذا استعمال تقنيات حديثة وأساليب تسيير فعالة والتعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ولا يتم هذا غلا من خلال جمع، تبرير، تنظيم، تحليل المعلومات المتعلقة والمؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة، كل هذا سنتناول من خلال المطالب التالية:

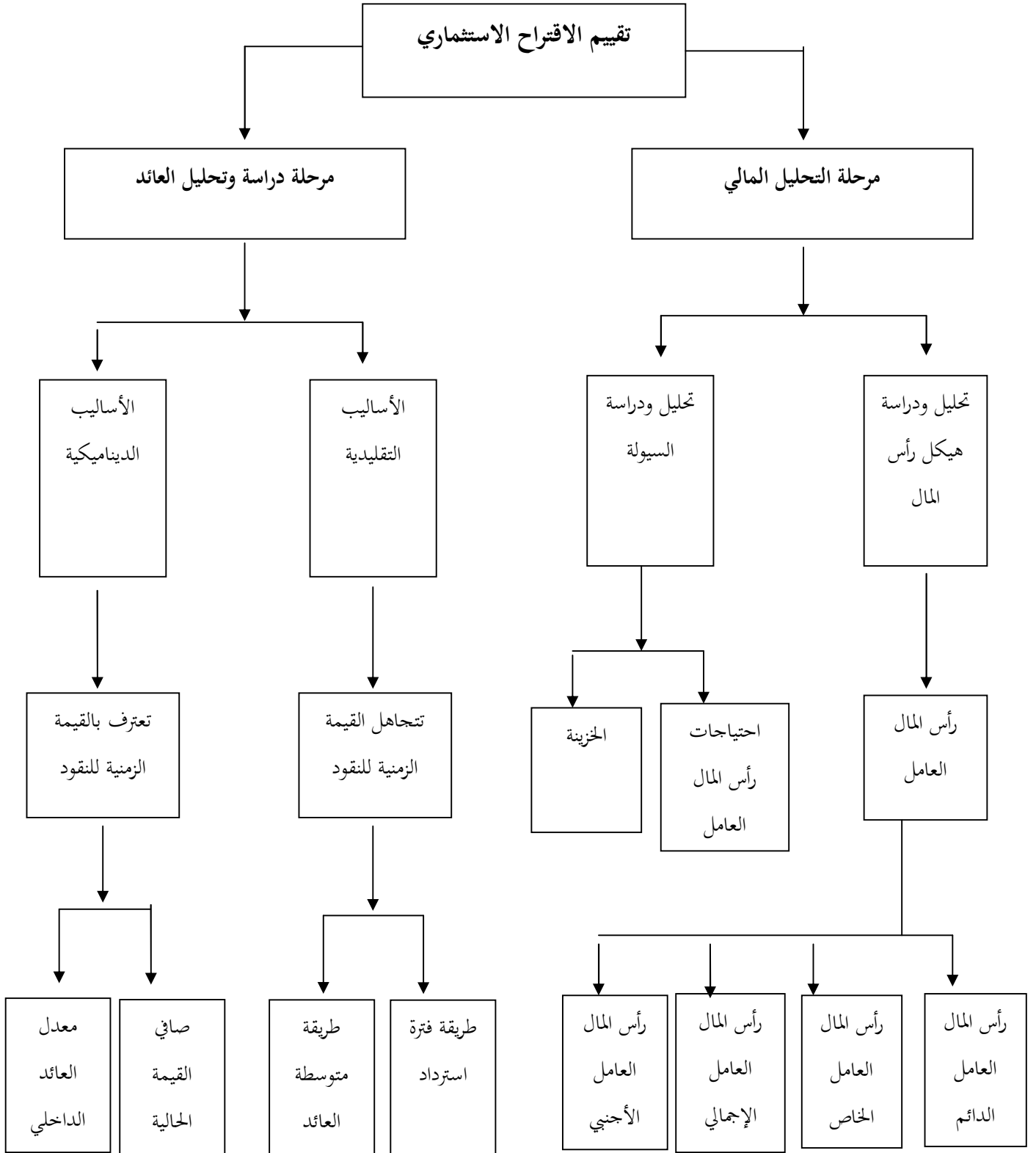
1.5: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار ومراحل تقييمها.

سنتطرق من خلال هذا المطلب عن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائما للتدفقات النقدية وكذا مراحل تقييمها وهذا ما سنتناوله من خلال الفرعين التاليين:

دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار.

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم لداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تسعد على اتخاذ القرار الاستثماري كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم (1): مراحل تقييم المقترح الاستثماري.



المصدر: حنفي عبد الغفار ص 22

مراحل تقييمها.

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وان الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته.

أولاً: تحليل السيولة: يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ وتشغيل الاستثمار.

ثانياً: تحليل هيكل رأس مال: يهدف هذا التحليل التعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار والتمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل⁽¹⁾

2.5. دور النسب المالية واستخداماتها في اتخاذ القرار.

الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار في عمله، إضافة إلى استخداماتها التي سنتطرق إليها من خلال هذين الفرعين:

دور النسب المالية في اتخاذ القرار.

تعرف النسب المالية بأنها محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومات الخاصتين، أما بقائمة وهي تزود الآلات المعنية بالتحليل المالي (أي الفهم الأفضل لحقيقة وضع المؤسسة)، وأما باعتمادها على تحليل كل معلومة على حدا.

ويقدم العدد الكبير لهذه النسب تحلل معلومات هامة عن الربحية وخدمة الدين كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات لو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن عدد النسب المالية يعطي الفرصة لاختبار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات وكل نسبة لها دور في اتخاذ القرار.

نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل والائتمان

نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

- نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم إنجازات ونشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغير إلى جذورها والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

1-حنفي عبد الغفار، مرجع سابق، ص 243.

- استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار.
 - تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها:
 - أولاً: استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات.
- بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المستهدفة وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة والتقدير الشخصي واسترشاد بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.
- ثانياً: استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام.
 - تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الذي يتم إدخاله في عملية تقييم مشروعات الإنفاق الاستثماري باستخدام أساليب متعددة.
 - وتقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية رأس المال العامل ثم التدفق النقدي الداخلى رأس المال نتيجة الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة والخارجة رأس المال بالتوسعات الإنتاجية والتي تتطلب زيادة بنود نقدية من الذمم والمخزون، نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد.
 - إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية، وبين المبيعات نظراً لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات فإذا كان الاقتراح متشابهاً للاستثمارات الحالية، فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية وأوراق القبض، والمخزون التي تساعد على اتخاذ القرار المالي.

3.5 دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار.

إن كل تحليل للوضع المالي لمؤسسة ما ينطلق أساساً من وثائقها المحاسبية، وباعتبار المؤسسة نظام مفتوح يتفاعل فيه جملة من العناصر المادية والبشرية تسمح بتحقيق الهدف المسطر ويتم هذا التفاعل من خلال تحليل الاستغلال الذي يحدد مسؤوليات و الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدة وتقييمها في نهاية الدورة، وبالتالي يساعدنا على اتخاذ قرارات متعلقة بالإنتاج كالتخلي عن منتج معين أو قرار زيادة منتج جديد أو التركيز على منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة، كما أنه يساعد على الرقابة واتخاذ الإجراءات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرارات منها:

- قرار التوسع في حجم الإنتاج.
- قرارات البيع.
- قرار التسعير.

كما يساعدنا تحليل الاستغلال في اتخاذ القرارات التخطيطية، حيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة موضوع البحث مستقبلية أي متوقعة في المستقبل، كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة، ورغم ذلك فهذه العناصر في مجموعها لابد أن تكون متغيرة، فبالنسبة للقرار المرغوب اتخاذه بمعنى أن تترتب على قرار معين بذاته ولا تترتب على قرار بديل. ويمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة لأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين بالقرار، وبغض النظر عن كون هذا العنصر متغيراً أو ثابتاً.

من خلال ما قلنا نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع التكاليف لأغراض القرارات التخطيطية⁽¹⁾

1- عبد الحي مرعي: المعلومات المحاسبية بمحور العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة الإسكندرية 1993، ص221

4.5. دراسة تطبيقية لاتخاذ القرارات *étude empirique sur la prise de décision*

نظرا لما يترتب من قرارات من أهمية وللدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة ويتوقف ذلك على اتخاذ القرارات الفعالة والرشيده بالاعتماد على مختلف الأساليب المتاحة والظروف الحديثة والمتطورة والفعالية⁽¹⁾ بما أن القرارات هي التي تمنحنا لأن لها صلة بالتحليل المالي، ارتأينا أن نتناول القرارات المالية طويلة الأجل والقرارات المالية قصيرة الأجل.

أولاً: القرارات المالية قصيرة الأجل: إذا كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة ومستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة تماما، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في أجل عمل دورة الاستغلال ونتاجة عن حجم النشاط، فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط وأشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج والحقوق والديون ترتبط أيضا بالسوق ولكن كل هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل وشروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضا على قرار طويل الأجل. ومن أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي استخدامها، التنازل عن الحقوق بمعنى خصم تجاري، الاقتراض عن طريق ديون المورد واللجوء إلى القروض البنكية، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة وهي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل. وحتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لا بد من تزويد متخذها بمعلومات على قدر من الدقة والوضوح، وأن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة وتحليلها وتحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها. وبما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات واختبار مدى صحتها، حتى يمكن الاستفادة منها ثم نقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسح باسترجاعها بسرعة وتوزيعها إلى مراكز صنع القرار، ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة ومرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية وصياغة محكمة، وأهم من كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفائز من استعمالها تكون أكبر من تكاليف تحضيرها.

ثانياً: القرارات المالية طويلة الأجل: وتتعلق هذه القرارات بنشاطات المؤسسة طويلة الأجل ومن أهم هذه القرارات: قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود عليها بأرباح خلال عدة سنوات متتالية، ولذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة وهذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا ويلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذه بأحسن أسلوب. حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، وكذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.

1-منعم زمير المونسي، " اتخاذ القرارات الإدارية" دار اليازوري للنشر، عمان، 1998، الطبعة الأولى، ص 13.

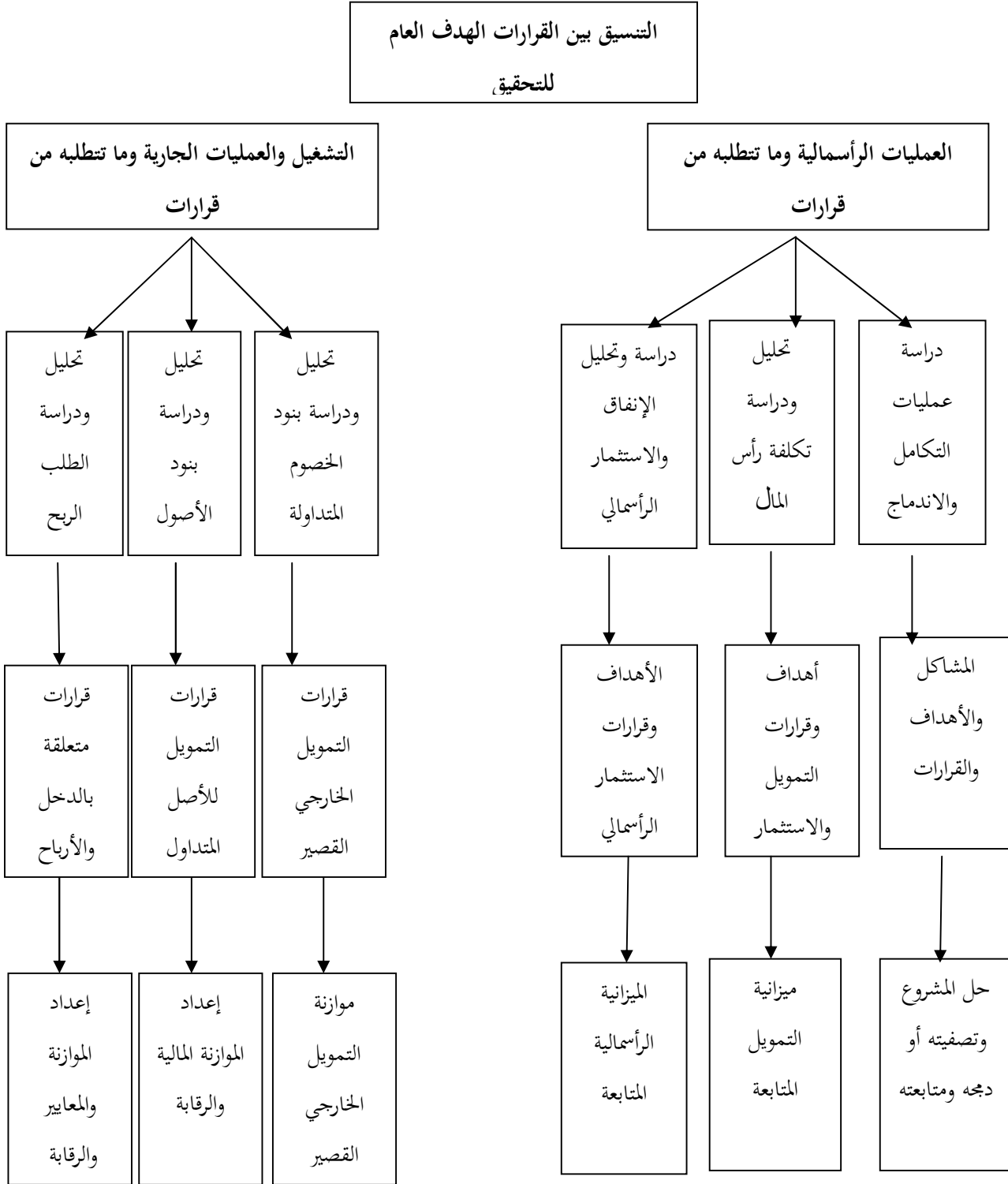
الفصل الثاني: مدخل إلى التحليل المالي و عملية اتخاذ القرارات

إن الفصل بين القرار التمويلي لمشروع وقراره الاستثماري يؤكد كون القرار الاستثماري يهمل التمويل بالديون في بعض الأحيان إلا أن القرار التمويلي هو قرار استثماري مدعم بأسلوب تمويلي بالديون لأنه يعمل على تعديل مردودية الاستثمار، يفاضل بين مختلف موارد التمويل أي بين عدة قرارات تخص التمويل بالديون⁽¹⁾

وخلاصة القول أن قرار الاستثمار هو من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة لارتباطها بنشاط مستقبلي وأن آثارها تبقى ملازمة للمؤسسة لفترة طويلة من الزمن، هذا ما يتطلب إحسان اتخاذ كل قرار استثماري مهما كان نوعه. ولقد قمنا في دراستنا التطبيقية إلى البحث عن أهم العوامل المتحكمة في قرار الإستثمار و ذلك من خلال قياس أثرها باستخدام برنامج تحليل الإحصائي Eviews

1- محبوب بن حمودة، تكلفة رأس المال المعدل، مردودية ومقياس اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، مارس 1992

الشكل رقم (1): القرارات القصيرة الأجل والطويلة الأجل والإطار الهيكلي لاتخاذ القرار.
المصدر: علي فضالة أبو الفتوح، ص48.



خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المتمثل في استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرار نستنتج ما يلي:

- إن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها، إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها في اتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم.
- إن التحليل المالي يلعب دور كبير في اتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب ومؤشرات التوازن التي تعطي لنا معلومات حول السيولة والنشاط والربحية وغيرها، ثم تحليل الاستغلال الذي يعطي لنا معلومات حول دورة الاستغلال.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية للمؤسسة الوطنية لخدمات

الآبار

تمهيد

بعدها تطرقنا في الفصل الثاني إلى الأسس النظرية للتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في التحليل لاتخاذ القرارات الرشيدة التي تساعد المؤسسة في نجاحها واستمراريتها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، لمؤسسة ENSP التي تعتبر من المؤسسات الرائدة في مجال خدمات الأبار.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لتقديم عام للمؤسسة وذلك بتعريفها من خلال إعطاء لمحة تاريخية بالإضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي العام ووظائفه محولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة و ذلك في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل ومعالجة الميزانية من خلال الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية واتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي وبعد ذلك اتخاذ القرار من خلال نسب المالية.

وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى تحليل الاستغلال من خلال اتخاذ القرار بواسطة تحليل معطيات جدول حسابات النتائج و قمنا أيضا بدراسة بعض أهم العوامل المؤثرة في قرار الإستثمار .

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

يعتبر مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) من أهم المؤسسات العاملة في القطاع البترولي في الجزائر، لما لها من خبرة طويلة في مجال الخدمات البترولية، وفي هذا المبحث سوف نعرض تقديم عام حول المؤسسة بصفة عامة ، ونقوم بدراسة نشاطها من خلال هيكلها التنظيمي .

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة

إن مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (م.و.خ.آ) هو واحد من أهم الفروع الإستراتيجية المنبثقة عن المؤسسة الأم سوناطراك، حيث يزاول ماطه في المجال البترولي أين تكمن مهمته الأساسية في توفير خدمات ذات طابع بترولي .

الفرع الأول: نشأة و تعريف المؤسسة

المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (E.N.S.P) شركة فرعية من سونا طراك 100%، هي مجموعة تميزت بقدر هام من المعرفة و الخبرة التي دامت أكثر من ثلاثين سنة في الخدمات التقنية الضرورية في عملية التنقيب، الاستغلال، وإنتاج المحروقات .

أنشأت المؤسسة في 1 أوت 1981 المنبثقة من تجديد البنية لقطاع الطاقة والصناعات البتر و كيميائية. ونظرا لتنوع وتعدد النشاطات لهذه الشركة أوجبت عليها إعادة تنظيم إلى وحدة اقتصادية للخدمات والتي هي مديرية العمليات

(E.N.S.P) حيث تغطي مساحة كبيرة من الخدمات التي تدخل ضمن عمليات التنقيب والاستغلال وإنتاج المحروقات وكل الخدمات الموجهة منها تحظى بنتائج إيجابية. وفيما يلي الإطار الإعلامي والشكلي للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار:

❖ التسمية: المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار: (م . و . خ . آ * E.N.S.P)

❖ الشركة الأم: سونا طراك 100%

❖ الشكل القانوني: مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدماتي.

❖ رأس مال المؤسسة: 8.000.000.000 دج

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

في سياق الإعلان عن مشروع إعادة هيكلة قطاع المحروقات في سنوات الثمانينات، كان مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار قد أفصح حينها عن أهدافه المسطرة، ووضع مجموعة من الإستراتيجيات لتحقيقها.

تتمثل أهداف المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار فيما يلي:

- الهدف الرئيسي الذي تتمحور حوله السياسة العامة للمجمع، يتلخص في بحث كل الكيفيات الممكنة التي من خلالها يستطيع المجمع تلبية رغبات ومتطلبات زبائنه بصفة دائمة وناجعة، على أساس أنها تمثل انشغاله المحوري، سعياً وراء هذه الغاية، فلقد أثبت مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار التزامه ببلوغ مستوى عال الأهمية من حيث حسن الأداء في مجال نشاطه.

- تعزيز طاقاته المختلفة.

- اكتساب خبرات تمكنه من مواجهة تحديات القرن.

- تبنيه لإستراتيجية تطمح إلى تمديد رقعته الجغرافية على نطاق واسع خارج التراب الوطني لممارسة نشاطاته على مستوى دولي معتمداً في ذلك على انتهاج طريق شراكة واعدة؛

بحلول سنة 2010 نسى لمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار أن يقطع شوطاً كبيراً فيما يخص عامل "الخبرة" التي تعود عوامل اكتسابها أساساً إلى فترة تجاوزت 30 سنة من العمل المتواصل بفضل الجهود المكثفة من طرف عماله.

فالصورة المعاصرة لمجمع م.و.خ.آ جعلته متميزاً تماماً عما كان عليه بالأمس، فلقد استمرت المؤسسة في الإقدام على إثراء محفظة نشاطاتها كمّاً وكيفاً، لتصل اليوم إلى تشكيلة متنوعة من الخدمات البترولية يتجاوز عددها 35 خدمة بترولية.

إن قدرة المجمع على الإتقان والتحكم في أداء خدماته وكذا الوفاء بالتزاماته إزاء عملائه بفضل نوعية موارده البشرية خصوصاً على الصعيد العملي، تجعله في موقع تنافسي ملائم في قطاع المحروقات بالجزائر.

الفرع الثالث: استراتيجيات المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

من منطلق نظرة ذات بعد استراتيجي، تعتبر مساندة المؤسسة الأم سونا طراك كمحور أساسي دائم، ترتكز عليه السياسة العامة لمجمع م.و.خ.آ حتى يتمكن من ضمان نموه وتطوره الحيوي بصفة متكاملة وفقاً لما تقتضيه مصلحة الاقتصاد الوطني. مما يعني الاستفادة من مرافقة حليف استراتيجي فعال يدعم ويدفع عملية تنفيذ الخطط المرسومة بغرض تطوير وتوسيع نشاطات مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار لتكتسي في المستقبل بُعداً دولياً.

إن متطلبات محيط المؤسسة الخارجي وكذا تقلباته المستمرة أجبرت المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار على مراجعة تنظيمها الداخلي و تكيفه حسب المتغيرات الجديدة.

لذلك فقد عرف التنظيم العام للمجمع في السنوات الأخيرة عدة تحولات جذرية (تكتلات وتحالفات إستراتيجية تحولت إلى فروع رسمية، نشاطات نُقلت وأخرى استحدثت، ...).

ما شهدته م.و.خ.آ سنة 2007، يعتبر كأكبر تغيير هيكلية (تبنى هيكل تنظيمي جديد) أدى إلى ظهور عدة مديريات جديدة وفقاً لما تقتضيه إستراتيجية التوسع التي تبناها مجمع م.و.خ.آ منذ سنوات مضت.

اكتساب مرونة في التسيير والمحافظة عليها، دعم المزايا التنافسية للمؤسسة و تحسين الإنتاجية، تبقى كلها كمحاور أساسية للركيزة التي يقوم عليها تنظيم مجمع م.و.خ.آ مع الأخذ في الحسبان أهمية التفاعلات والتداخلات بين العناصر الوظيفية المكونة للتنظيم العام.

إن الخدمات البترولية المتعددة التي تحملها محطة نشاطات مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار من جهة، بالإضافة إلى اليد العاملة المؤهلة المتواجدة على مستوى مختلف الوحدات التابعة للمجمع من جهة أخرى، كل ذلك يشكل مزايا موثقة تجعل من مجمع م.و.خ.آ عوناً إقتصادياً ذو مصداقية.

أما فيما يتعلق بالجانب التكنولوجي، فمجمع م.و.خ.آ يولي أهمية قصوى من أجل تعزيز كفاءاته أمام منافسيه، وكسب ثقة عملائه من خلال ضمان توفير خدمات بترولية ذات جودة تماشياً مع التطورات التكنولوجية المستمرة، عملياً، مجمع م.و.خ.آ لا يتوانى عن انتهاج سياسة تجديد تكنولوجي مدعوم بتخصيص عقلائي متواصل لرؤوس أموال هامة.

المطلب الثاني: التنظيم العام لمجمع (م.و.خ.آ)

يتشكل التنظيم العام لمجمع م.و.خ.آ من أربعة مستويات:

- 1- المديرية العامة
- 2- المديريات المركزية
- 3- المديريات العملية
- 4- الفروع والمساهمات

1- مهام المديرية العامة: تقوم المديرية العامة بقيادة مجمع م.و.خ.آ تبعاً لأربعة محاور بحضور أعضاء التسيير الإداري:

- التوجهات الإستراتيجية الكبرى للمجمع.
- تسيير المشاريع.
- تسيير الموارد البشرية.
- ضمان التنسيق.

2- مهام الإدارة العليا: يعنى بالمهام الآتية:

- دراسة الخيارات الإستراتيجية ثم تحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى منها ومتابعة تكريسها بما في ذلك مخطط التسيير؛ العام للمجمع
- إنجاز المشاريع المشتركة و تنسيقها مع الهياكل العملية للمجمع.
- تسيير الموارد المالية
- حداث الروابط والتفاعلات فيما بين وحدات المجمع.

3- الأعدان الفاعلين: ينتظم الطاقم المسير كالآتي:

- المديرية العامة: تضم كل من: الرئيس المدير العام، المدير العام النائب، الأمين العام للمؤسسة والمستشارين.
- الإطارات المسيرة: يتكون هذا المستوى السلطوي من المدراء المركزيين (الإدارات الوظيفية)، المدراء العمليين (الإدارات العملية)، ممثلي المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار على مستوى فروع المجمع المؤسسة في إطار الشراكة القائمة على أساس الأسهم، بحيث يكون التمثيل بصفة: رئيس مدير عام، مدير عام نائب، مدير عام... إلخ.

4- الفروع والمساهمات

يتضمن الشركات التي نشأت في إطار الشراكة الموقعة بين المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (م.و.خ.آ) وشركائها القادمين من الخارج.

وفقا لما تنص عليه اللوائح القانونية، تتمتع هاته الفروع إلى حد معين بالاستقلالية الذاتية في تسييرها، بحيث تعتبر حصة المساهمة (أكبر أو أقل حصة مساهمة) لكل شريك الحد الذي يتم على أساسه تحديد التزامات كل طرف خاصة فيما يتعلق برأس مجلس الإدارة.

● كل وحدة تابعة للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (مؤسسة ذات أسهم)، مسؤولة عن تسيير نشاطاتها ومتابعة تنفيذ العمليات التقنية منها والتجارية، فهي معنية بتحمل مسؤولية السعي لتحقيق مجموعة من الأهداف تلخص كالآتي:

- تحسين وتطوير مستوى الأداء
- تحقيق نتائج إيجابية
- تحسين مرد ودية رؤوس الأموال المستثمرة وكذا التحكم في احتياجات تمويل رأس المال العامل حسب القدرات المتوفرة لدى كل مديرية عملية.

من أجل إضفاء صبغة الليونة على مسارات ومراحل التسيير من خلال تبني ونشر ثقافة "الشفافية" إزاء كل شريك، تم الاتفاق على بلورة النظام الداخلي المُحدّد لطريقة سير عمل مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار، بعد

التنسيق الحسن الذي جسده جهود كل من مجلس الإدارة و المديرية العامة، هاته الخطوة الهامة سمحت لجميع الأطراف التوصل إلى توازن محسوس داخل مجمع م.و.خ.آ.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة

يتمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة في وحدات عملية لأداء الخدمات المستقلة، وهذه الاستقلالية مجسدة في اللامركزية للتسيير بحيث يمكنه من استغلال مواردها البشرية.

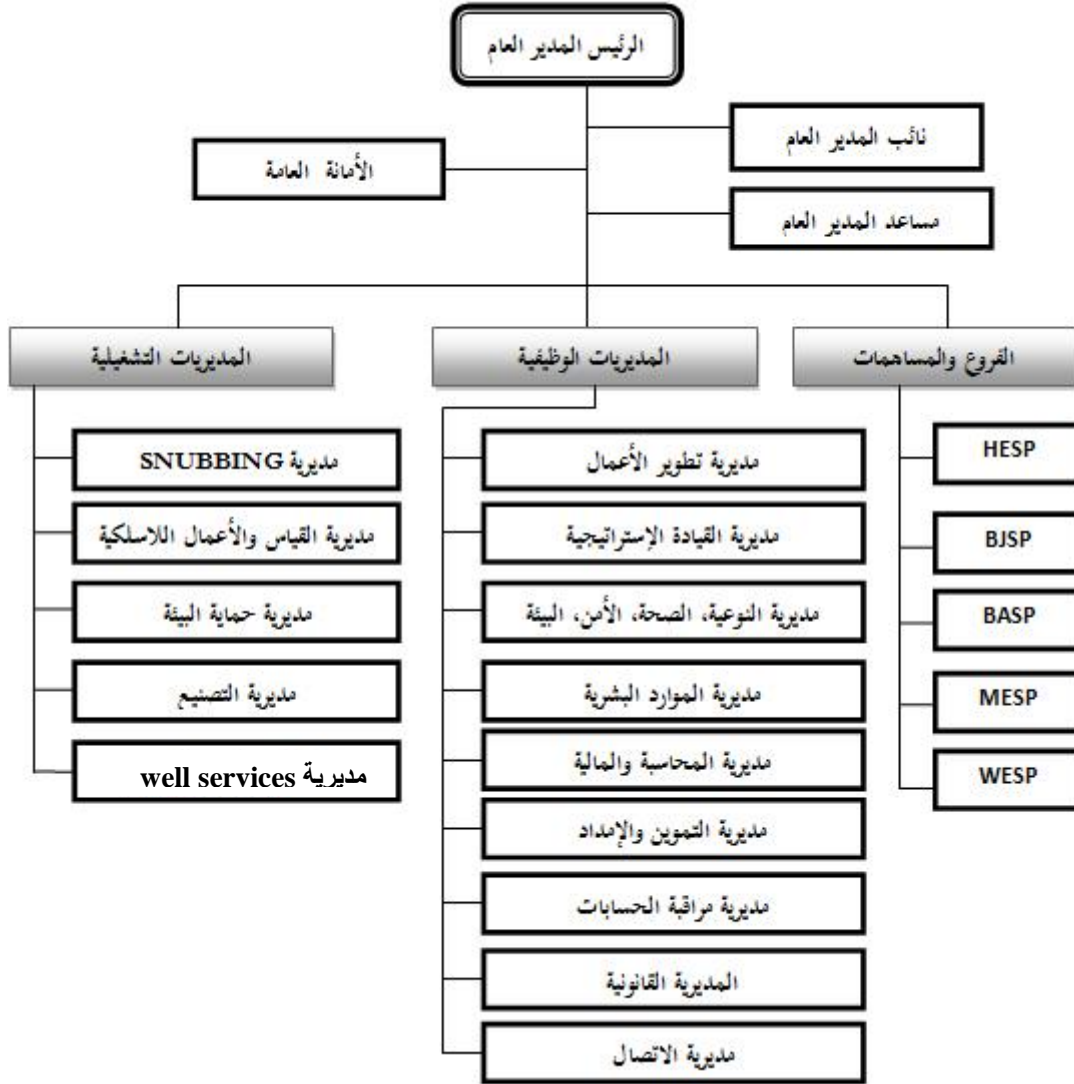
الفرع الأول: تطور الهيكل التنظيمي

ويتمثل التنظيم داخل المؤسسة أساسا في البنية التنظيمية الداخلية والتي تحتوي على عدة مصالح وقد شهدت الشركة الوطنية لخدمات الآبار بموجب القرار الصادر في : 25 جوان 2006 إعادة تنظيم كلي لمجموعة وحداتها أو ما يسمى بـ(organisationnelle) .

وقد تلخص من هذا التغير 11 مديرية منظمة على شكل إدارات، دوائر ومصالح متعددة منها " التقنية و الإدارية " .

ليصبح اليوم الهيكل التنظيمي للمؤسسة يأخذ الشكل التالي :

الشكل رقم (3) الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة



إستراتيجية مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP

- مواكبة التطورات التي يشهدها قطاع صناعة المحروقات والإستفادة من خبرات الغير في هذا المجال
- النمو السريع و إستغلال جميع فرصه الممكنة من خلال التنوع في محفظة الخدمات التي يقدمها المجمع
- بالإضافة إلى زيادة كفاءة المهارات التشغيلية والتجارية وتحقيق أرباح إضافية من تغيرات السوق وإضافة أنشطة إلى المحفظة التي يتوقع منها خلق قيمة في المجتمع.
- المخاطرة البحث على المشاريع الضخمة بالمقارنة مع حجم المجمع المتوسط إلا أنه يمكن تسيير و إدارة ها ته الصفقات وهذا راجع لحسن أداء المستخدمين من جهة ووفرة المواد الأخرى الضرورية من جهة أخرى وإنجاز المشاريع الصغرى أيضا لأن لها تأثير إيجابي على الأداء المالي.

-تخصيص الموارد المالية أي تجهيز ميزانية قابلة لتمويل إحتياجات المجمع وتطوره في المستقبل.
التنمية المستدامة التي يسعى المجمع لبلوغها كهدف رئيسي أو كهدف إستراتيجي تمت برجة أهداف تشغيلية له وهي :

- تقديم خدمات ذات أفضل جودة، تخفيض تكاليف الخدمات.
- تحمل كافة المسؤوليات الإجتماعية والبيئية، التكوين المستمر للموارد البشرية لمواجهة التحديات الصناعية

دراسة الهيكل التنظيمي لمجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار

في ها ته المرحلة سنقوم بدراسة وتحليل مهام كل مديرية من المديريات عند كل مستوى من مستويات الإدارية العليا ثم الإدارة الوسطى والإدارة في مستوى القاعدة .

1- الإدارة العليا (المديرية العامة) : وتتكون من الرئيس المدير العام والمدير العام المساعد ومساعدى الرئيس العام والأمانة العامة، تقوم المديرية العامة بقيادة مجمع م.و.خ.آ تبعا لأربعة محاور بحضور أعضاء التسيير الإداري

- التوجهات الإستراتيجية الكبرى للمجمع.
- تسيير المشاريع.
- تسيير الموارد البشرية.
- ضمان التنسيق.

تُعنى الإدارة العليا بالمهام الآتية:

- المفاضلة بين البدائل الإستراتيجية و إتخاذ القرار الإستراتيجي الأمثل ومتابعة مدى تحقيقه بالإضافة للتسيير العام للمجمع.

- تكييف الجهات الفاعلة في المجمع مع الشركاء فيما يخص تنفيذ المشاريع.
- تسيير الموارد المالية والإستغلال الأمثل لها.
- خلق نوع من الإتصال والإنسجام بين وحدات المجمع.

2- الإدارة الوسطى (المديرية التقنية و المديرية الوظيفية والفروع والمساهمين) : يتشكل هذا المستوى من التنظيم الإداري من مديريتين وهما المديرية التقنية والمديرية الوظيفية بالإضافة إلى الفروع والمساهمين وتنقسم كل منهما إلى مديريات فرعية أي الإدارة في مستوى القاعدة وستتطرق لكل منها .

2-1-1- المديرية التقنية: وتتفرع ها ته المديرية إلى 5 إدارات فرعية وهي مديرية الزجر، مديرية حماية البيئة، مديرية القياس والأعمال السلوكية ومديرية التصنيع، مديرية خدمات الآبار فمهام المديرية ما هي إلا مجمل مهام ها ته التفرعات وسنشير لمهام كل مديرية.

2-1-1- مديرية الزجر

تتلخص أشغالها في:

- التسيير الدائم لكل الموارد المتاحة بهدف تحقيق كل الأعمال المتعلقة بسنوينغ.
- قيادة وتطوير الصيانة لمجموع وسائل الإنتاج.
- السعي إلى تحقيق البرامج، قصد تقييم وتحديد وسائل الإنجاز.
- البحث والتدقيق في السوق بالشراكة مع المديرية العامة وهيئة التسويق بهدف إنجاز مختلف التعاقدات.

2-1-2- مديرية حماية البيئة

تتمثل أهم وظائفها في:

- قيادة وتطوير كل الأنشطة الداخلة في تنظيف الأحواض (معالجة الغاز، تسريب كل الرواسب إزالة الزيوت).

- تطوير نشاطات تنظيف الأحواض حسب الطلبات.
- تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز.

2-1-3- مديرية القياس والأعمال السلوكية

من أهم أهدافها ما يلي:

- تطوير وقيادة نشاطاتها قصد تقييم وتحديد وسائل الإنجاز.
- تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز.
- تسيير واستغلال كل الموارد المتاحة بشأن الأعمال المتعلقة بباقي المديريات التقنية.

2-1-4- مديرية التصنيع

تتلخص أشغالها في:

- تصنيع وتطوير كل الأنشطة المتعلقة بوسائل التنقيب وخدمات وأشغال الآبار.
- تحقيق برامج الصيانة لمجموع وسائل الإنجاز.

2-1-5- مديرية خدمات الآبار

وهي مديرية حديثة النشأة تهدف إلى تطوير الخدمات التي يقدمها المجمع.

2-2- المديرية الوظيفية : بدورها تنفرع إلى 9 مديريات وهي مديرية تطوير الأعمال، مديرية القيادة الإستراتيجية مديرية الصحة والنوعية وحماية البيئة، مديرية الموارد البشرية، مديرية المالية ومديرية الإمداد والتموين، مديرية مراقبة الحسابات، المديرية القانونية، مديرية الاتصالات وسنشير لوظائف كل منهما .

2-2-1- مديرية تطوير الأعمال

تتمثل أهم وظائفها في:

- إعداد مخطط التسويق وفقا للسياسة المتبعة في الجمع؛
- توجيه الجمع نحو فرص الشراكة؛
- التأكد من صحة المعاملات ومتابعة العقود والصفقات المبرمة؛
- دراسة البيئة الداخلية والخارجية بغرض الكشف عن نقاط الضعف ونقاط القوة للمجمع لاسيما الفرص والتهديدات المرتبطة بأنشطة ووظائفه.

2-2-2- مديرية القيادة الإستراتيجية

تتحلى مهامها في ما يلي:

- تسيير وربط بصفة إيجابية لكل الموارد المتاحة؛
- التأكد من تنسيق المخططات المعدة مع وحدات المؤسسة ومدى تطابقها مع أهداف المؤسسة على المدى البعيد.

- جمع وتحليل و تقييم مختلف تقارير العمل والتسيير في تقديمها في المدة والوقت المحدد.

2-2-3- مديرية الصحة والنوعية وحماية البيئة

من أهم مسؤولياتها:

- السهر على تنفيذ برامج الحماية الصناعية والتي تتماشى مع السياسة المتبعة في المؤسسة لاسيما تلك الموافقة عليها عالميا والتي تدخل ضمن الحفظ والأمن (سلامة العمال، الذمة المالية، المحافظة على البيئة والحفاظ على الصحة).

- تحسين بصفة دائمة نوعية الخدمات المقدمة والعمل على إرضاء المتعاملين داخليا وخارجيا.

2-2-4- مديرية الموارد البشرية

من أهم وظائفها:

- التسيير والتنسيق الذي يعمل بصورة إيجابية وفق مناهج مدروسة لكل الموارد البشرية في المؤسسة.
- المتابعة والمراقبة في مجال أنشطة وحدات المؤسسة التي تتعلق بإدارة وتسيير الموارد البشرية.
- العمل على التأكد من احترام وتطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالموارد البشرية.
- السعي قدما على تنظيم وتأطير الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.

2-2-5- مديرية المالية

تتجلى مهامها في ما يلي:

- إعداد التقارير المتعلقة بالمحاسبة و المالية.
- التنسيق بين الإدارات المختلفة للمؤسسة من جهة والإدارة العامة من جهة أخرى بالسهر على تطبيق القرارات في الإطار (القانوني، المحاسبي و المالي).

2-2-6- مديرية الإمداد والتمويل

تتلخص أشغالها في:

- تحقيق برامج التمويل على المستوى الخارجي والداخلي في أحسن الظروف (تكاليف، مدة، نوعية).
- المساهمة في تحقيق برامج الاستثمارات المرتبطة بوسائل الإنتاج.
- تسيير الذمة المالية على المدى البعيد (الاستلام، التسليم، الجرد، البيع، التنازل).
- تقديم كل الاحتياجات الضرورية المتعلقة بالإيواء، الإطعام، النقل.
- إتاحة كل المواد الاستهلاكية (معدات وأدوات مكتبية، أدوات التنظيف الضرورية، معدات طبية، عتاد العمل والصيانة المخصص لجميع وحدات المؤسسة).
- تضمن وسيلة نقل العمال الدائمين، لاسيما الذين يعملون بصفة دورية.

2-2-7- مديرية مراقبة الحسابات

ومن أهم الأدوار التي تقوم بها هذه المديرية هي:

- العمل والحرص على تقديم البرامج السنوية لمراقبة الحسابات وذلك وفقا لإستراتيجية المؤسسة المسطرة والمعدة من طرف رجال أعمال الإدارة والإطارات.
- التأكد من صحة المراقبة الداخلية للحسابات وذلك باحترام لكل التطبيقات والإجراءات حتى يتسنى معرفة الخلل الوظيفي ومن اتخاذ الحلول الناجحة .

2-2-8- المديرية القانونية

تتلخص أشغالها في تقديم الاستشارات القانونية ودراسة جميع المشاكل والقضايا ذات الطابع القانوني التي تعترض الجمع وفروعه والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها وإعادتها بموجب القوانين و التشريعات الجزائرية بالإضافة إلى التفاوض بشأن الصفقات.

2-2-9- مديرية الاتصالات

و من أهم مهامها ما يلي:

- إنجاز و تنظيم الاتصالات بين مختلف الفروع للمجمع.
- اقتناء و تسيير وسائل الاتصالات.

- صيانة وسائل الاتصالات.

- تنظيم الاتصالات بين مصالح المجمع و المؤسسات الخارجية زيادة على هذا.

• الشركاء والمساهمين:

إضافة إلى المديرية المتعددة والمتفرعة عن المديرية العامة هنالك شركاء ومساهمين أجانب ووطنيين نذكر أهم المتعاملين مع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار:

- HESP: بين مؤسستي ENSP بنسبة 51% و HALLIBURTON بنسبة 49%؛
- BASP: بين مؤسسة ENSP بنسبة 40% ومؤسسة HALLIBURTON- بنسبة 60%؛
- BJSP: بين مؤسسة ENSP بنسبة 49% ومؤسسة BJ بنسبة 51%؛
- MESP: بين مؤسسة ENSP بنسبة 49% ومؤسسة MEDES بنسبة 51%؛
- WESP: بين مؤسسة ENSP بنسبة 49% ومؤسسة WEATHRFORD بنسبة 51%.

المبحث الثاني: تحليل ومعالجة الميزانية

المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

أولاً: عرض الميزانيات المحاسبية والميزانيات المالية:

- الميزانية المالية لسنة 2010 (الملحق رقم).
- الميزانية المالية لسنة 2011 (الملحق رقم).
- الميزانية المالية لسنة 2012 (الملحق رقم).

عرض الميزانيات المالية المختصرة:

تعريف الميزانية المالية:

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة المؤسسة ترتب فيها عناصر أصول وخصوم وفقاً لمبدأ السيولة و الإستحقاق في المدى القصير و تقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية و بالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية

كما هو الحال في الميزانية المحاسبية

1- الميزانية المالية المختصرة

الوحدة مليون دج

الجدول رقم (1) السنوات 2012-2011-2010

2012		2011		2010		السنوات /الأصول
السنة المؤوية	المبالغ	السنة المؤوية	المبالغ	السنة المؤوية	المبالغ	
40,61%	11 207, 73	41,48%	9 934, 21	46,57%	10 294, 20	الأصول غير الجارية
59,39%	16 391,94	58,52%	14 010,98	53,43%	11 807,25	الأصول الجارية
5,77%	1 593,61	6,33%	1 516,98	6,41%	1 417,13	قيم الاستغلال
28,87%	7 968,16	32,54%	7 793,13	20,86%	4 616,30	قيم قابلة للتحقيق
24,75%	6 830,17	19,65%	4 700,87	26,16%	5 773,82	قيم جاهزة
100%	27 599,67	100%	23 945,19	100%	22 101,46	المجموع

المصدر: الملحق رقم 1

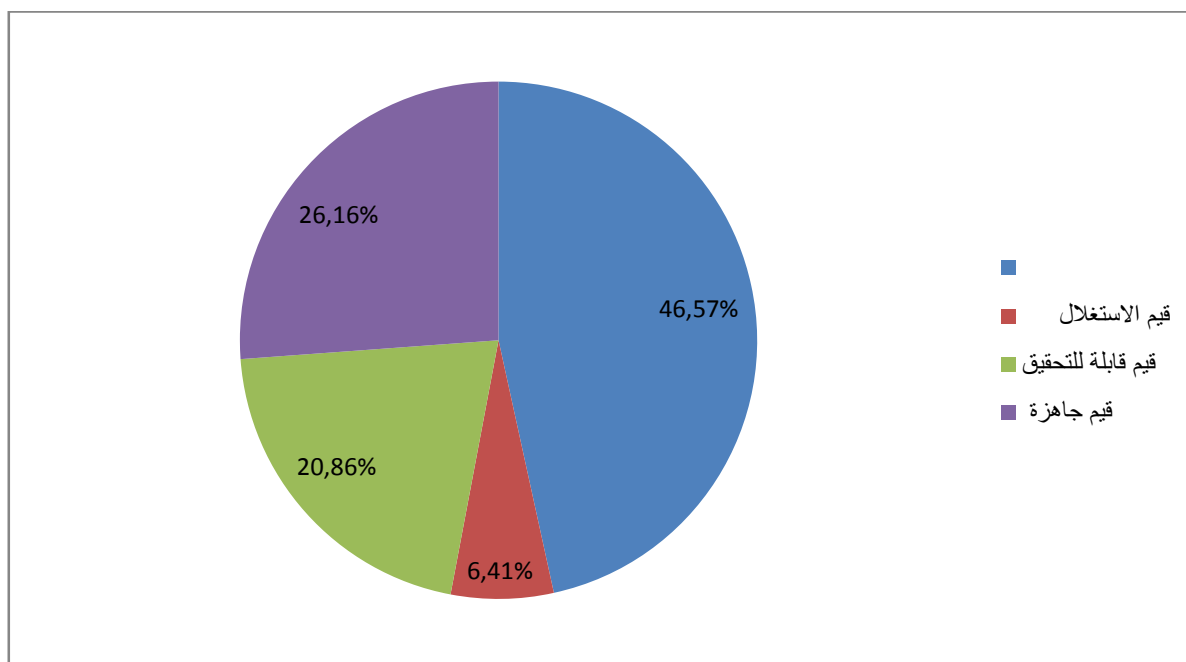
الجدول رقم (2) ب -الخصوم 2010-2011-2012
الوحدة مليون دج

2012		2011		2010		السنوات /الخصوم
السنة المؤوية	المبلغ	السنة المؤوية	المبلغ	السنة المؤوية	المبلغ	
84,44%	23 304,38	86,50%	20 713,52	89,25%	19 726,83	الأموال الدائمة
77,27%	21 327,02	79,42%	19 016,58	82,28%	18 185,82	الأموال الخاصة
7,17%	1 977,35	7,08%	1 696,93	6,97%	1 541	الديون الطويلة الأجل
15,56%	4 295, 29	13,50%	3 231,67	%10,75	2 374,63	الديون قصيرة الأجل
%100	27 599,67	%100	23 945,19	%100	22 101,46	المجموع

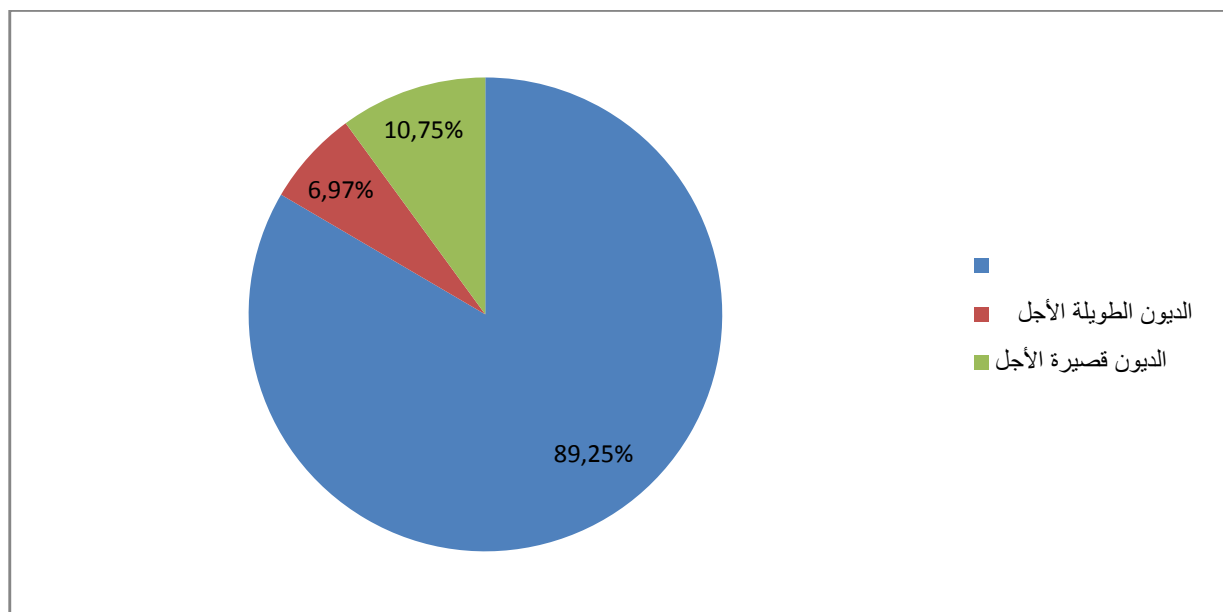
المصدر: الملحق رقم 2

لشكل (4): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة

1- سنة 2010 الشكل رقم (4) أ - الأصول

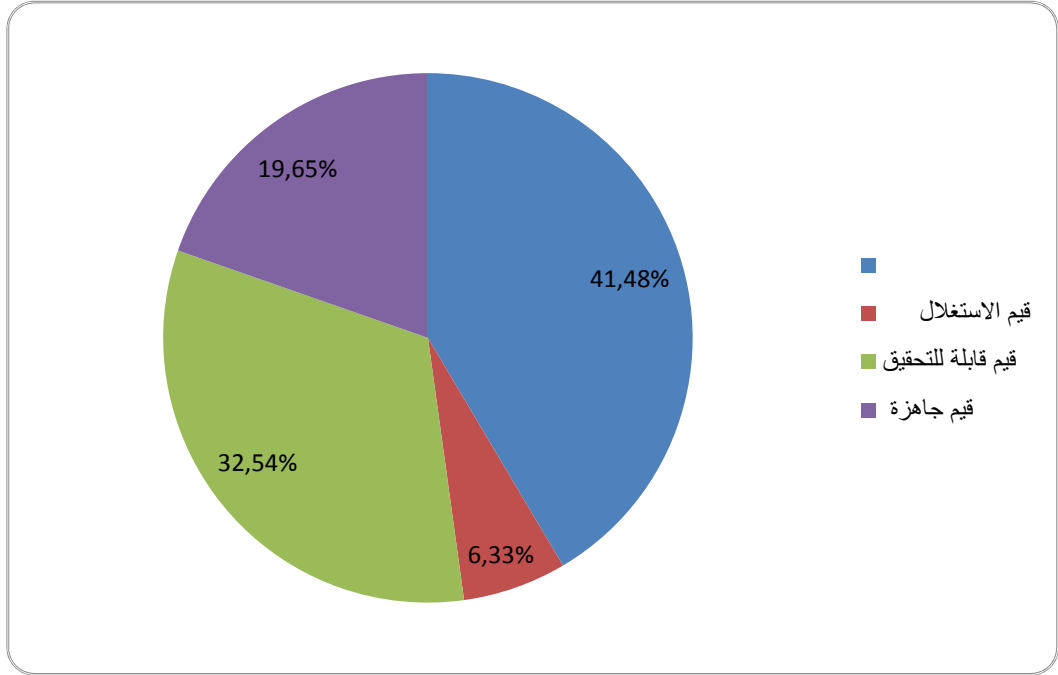


الشكل رقم (5) ب - الخصوم



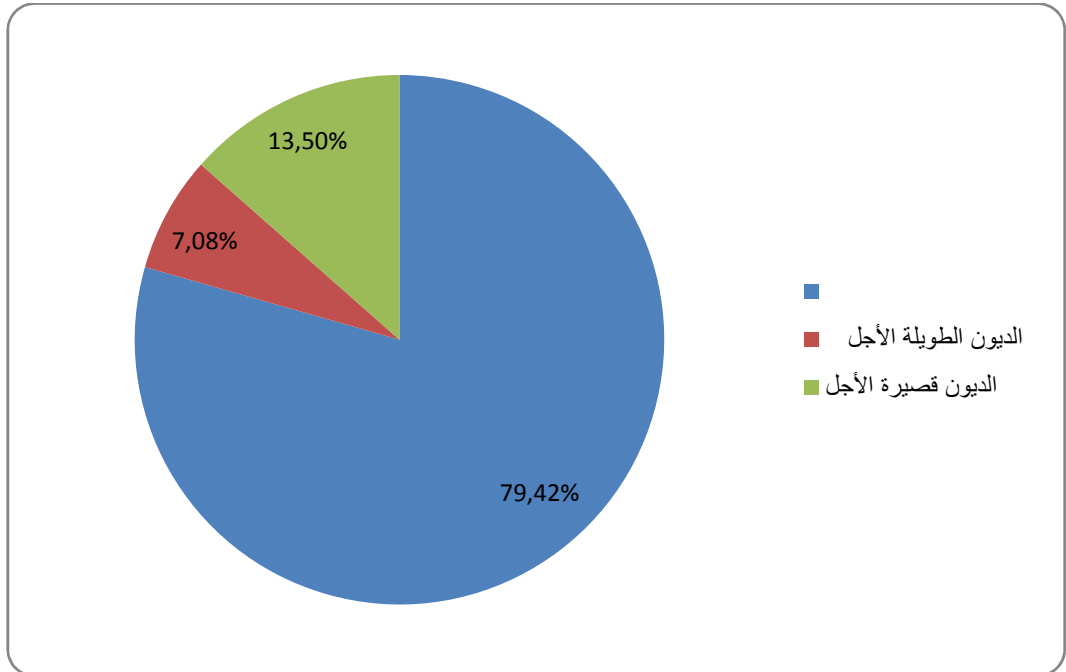
2) سنة -2011

الشكل رقم (6) أ -الأصول

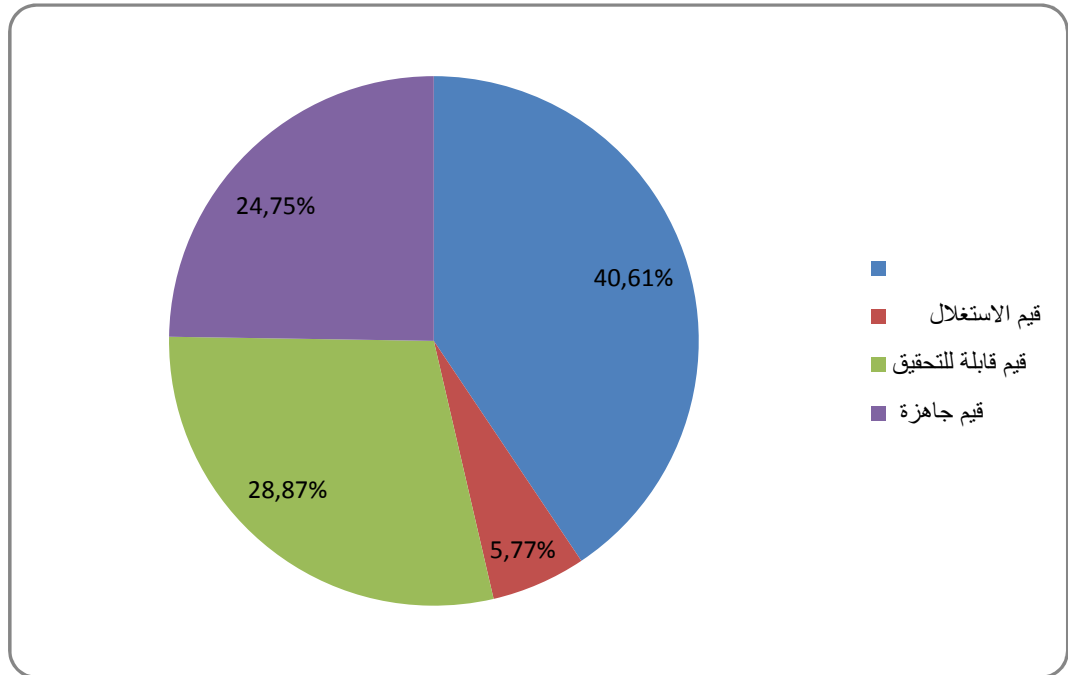


الشكل رقم (7)

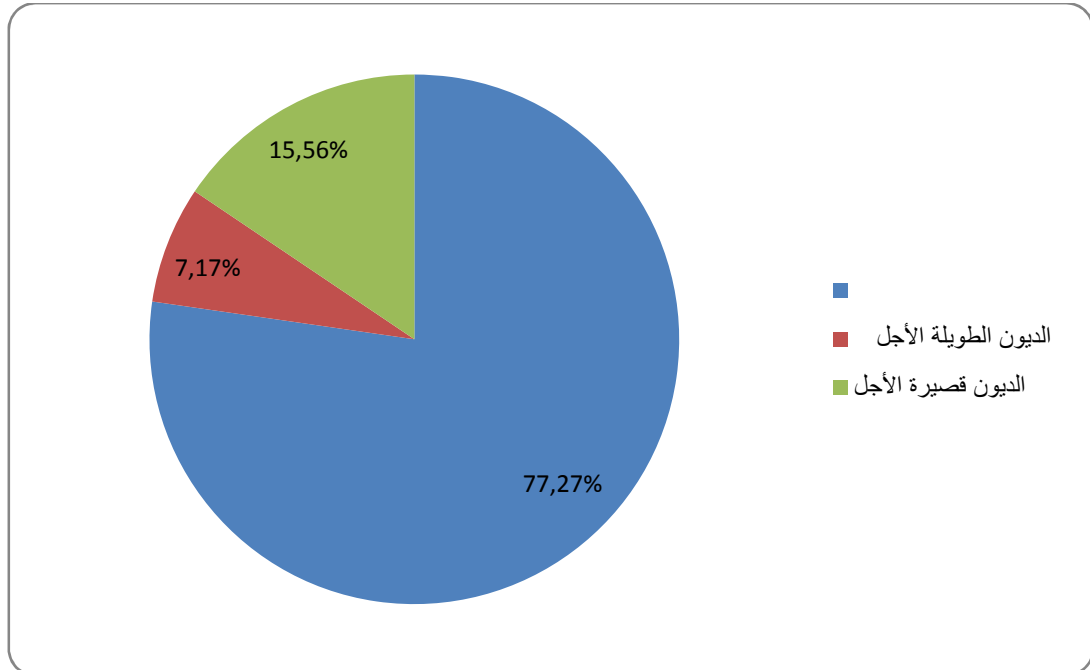
ب -الخصوم



3) سنة 2012- . الشكل رقم (8) : أ - الأصول



الشكل رقم (9) : ب - الخصوم



المطلب الثاني: اتخاذ القرارات من خلال مؤشرات التوازن المالي.

حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة :

1- رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة، و كما

سبق الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل و هي:

1- رأس المال العامل الدائم :

و هو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

2- رأس المال العامل الخاص :

يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة،

حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

3- رأس المال العامل الإجمالي :

يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، و هي

مجموع الأصول الأقل من سنة و هي تتمثل في الأصول المتداولة.

4- رأس المال العامل الأجنبي :

و هو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون

و سوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3): أنواع رأس المال العامل لسنة 2010/2011/2012

البيان/ السنوات	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	19 726 834 358,64	20 713 520 683,35	23 304 380 104,88
الأصول الثابتة	10 294 206 635,27	9 934 214 557,80	11 207 732 080,71
رأس المال العامل الدائم	9 432 627 723,37	10 779 306 125,55	12 096 648 024,17
الأموال الخاصة	18 185 824 479,72	19 016 587 502,11	21 327 027 875,55
الأصول الثابتة	10 294 206 635,27	9 934 214 557,80	11 207 732 080,71
رأس المال العامل الخاص	7 891 617 844,45	9 082 372 944,31	10 119 295 794,84
الأصول المتداولة	11 807 258 923,13	14 010 984 611,77	16 391 947 655,99
رأس المال العامل الإجمالي	11 807 258 923,13	14 010 984 611,77	16 391 947 655,99
الديون الطويلة الأجل	1 541 009 878,92	1 696 933 181,24	1 977 352 229,33
الديون القصيرة الأجل	2 374 631 199,75	3 231 678 486,21	4 295 299 631,82
رأس المال العامل الأجنبي	3 915 641 078,67	4 928 611 667,45	6 272 651 861,15

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

* بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في السنتين الأخيرتين محل الدراسة وموجب خلال الفترة المدروسة و أن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة و هو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، و هو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

* بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

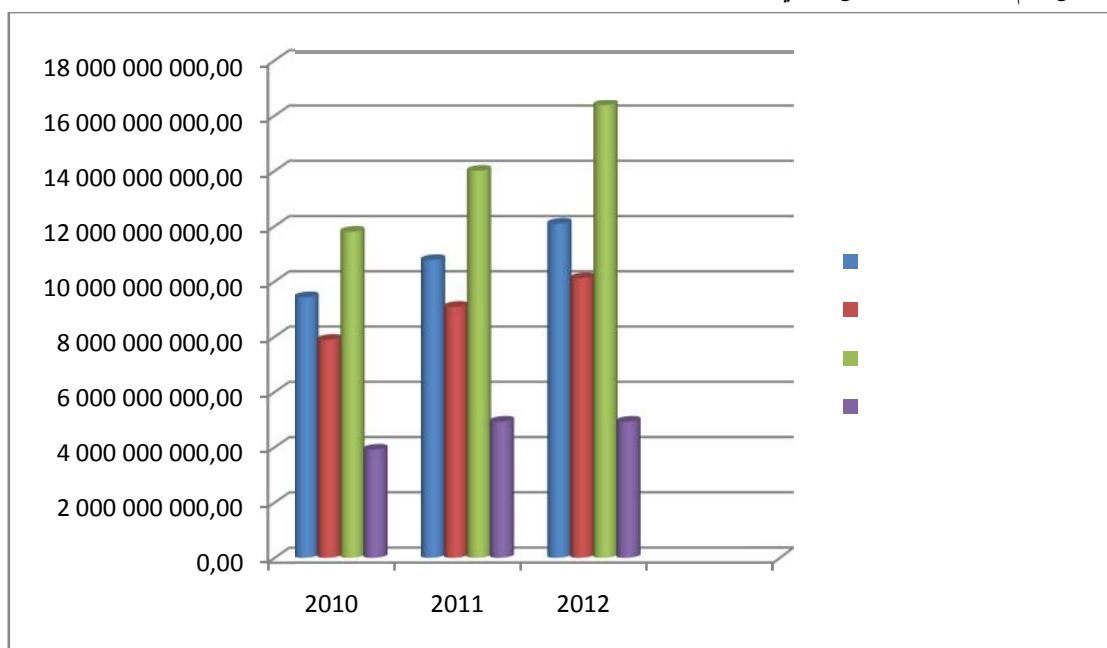
نلاحظ قيمة رأس المال الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية و هو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

* **رأس المال العامل الإجمالي:** إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

* رأس المال العامل الأجنبي: إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية و بسهولة.

وسوف يتم توضيح مختلف رؤوس أموال العاملة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10) : التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بالإعتماد على الوثائق المحاسبية للمؤسسة.

احتياجات رأس المال العامل BFR

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتها و مدينوها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و هو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل).

الجدول رقم (4) : حساب احتياجات رأس المال العامل

السنوات / البيان	2012	2011	2010
الأصول المتداولة - القيم الجاهزة	9 561 777 566,2	9 310 110 230,7	6 033 433 841,6
الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية	4 295 299 631,82	3 231 678 486,21	2 374 631 199,75
BFR	5 266 477 934,38	6 078 431 744,49	3 658 802 641,85

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالإعتماد على الميزانيات المالية و جداول الديون للمؤسسة.

* نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، حيث

يقدر هذا الاحتياج في سنة 2010 ب 3 658 802 641,85 ثم ارتفع سنة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة ENSP

2011 إلى 6 078 431 744,49 ثم انخفض سنة 2012 بـ 811 953 810,11 و هذا راجع إلى الانخفاض في كل من احتياجات التمويل و موارد التمويل و هذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات، أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

الخزينة **TR**:

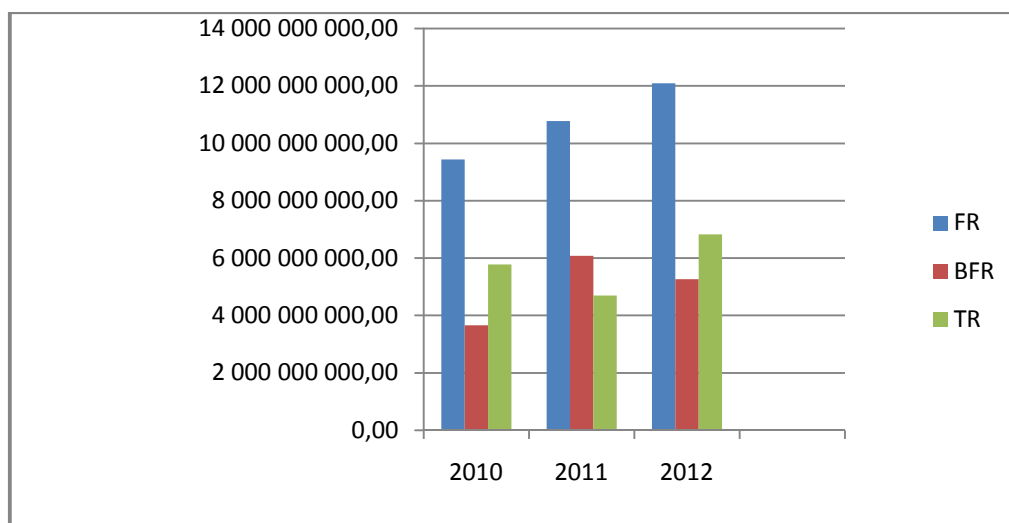
الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5): الخزينة الصافية للمؤسسة (2009.2010.2011)

البيان/ السنوات	2010	2011	2012
FR	9 432 627 723,37	10 779 306 125,55	12 096 648 024,17
BFR	3 658 802 641,85	6 078 431 744,49	5 266 477 934,38
TR	5 773 825 081,52	4 700 874 381,06	6 830 170 089,79

* نلاحظ أن الخزينة خلال كل سنوات الدراسة موجهة وهي وضعية حسنة للمؤسسة بحيث نلاحظ انخفاض قيمة الخزينة في سنة 2011 بنسبة 11,60 %، وذلك راجع إلى انخفاض في قيمة القيم الجاهزة خلال تلك السنة بنفس النسبة، و لكن خلال سنة 2012 نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة حيث ارتفعت بحوالي 31,17 %، و يعود السبب أيضا في هذا الارتفاع إلى زيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة. من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال و لكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها. والشكل الموالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة :

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل وخزينة المؤسسة.



المصدر: تم إعداد هذا الشكل بالإعتماد على الوثائق المحاسبية.

المطلب الثالث: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية

حساب نسب السيولة :

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2010	2011	2012
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	4,97	4,33	3,81
السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل	4,37	3,86	3,44
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	2,43	1,45	1,59

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية

* تحليل نسبة السيولة العامة :

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت ما بين 3 إلى 4 مرات خلال السنوات الثلاثة (من 2010 إلى 2012)، هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا يدل أيضا على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة. وهذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة (أكثر من 3 مرات خلال السنوات محل الدراسة) يعني أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل الوصول إلى النسبة النموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين.

* تحليل نسبة السيولة السريعة :

تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 4,37 و 3,86 و 3,44 وهي نسبة مرتفعة، و يعود الارتفاع في قيمة هذه النسبة خلال فترة 2010 إلى ارتفاع قيمة مدينو الاستثمار ومن أجل الوصول إلى نسبة نموذجية يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينوها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

* تحليل نسبة السيولة الجاهزة :

كما سبق الإشارة إليه فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل مدينيها، وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و 0.6. من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة لسنوات الثلاث تقدر ما بين 2,42 و 1,45 و 1,59 وهي نسب مرتفعة جدا وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها.

2.2.2. نسب النشاط :

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): حساب نسب النشاط للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2010	2011	2012
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/مجموع الأصول	0.40	0.45	0.52
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال/الأصول الثابتة	0,87	1,09	1,29
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال/الأصول المتداولة	0.76	0,77	0,88
متوسط فترة التحصيل	360/معدل دوران الحسابات المدينة	122 jours	50jours	40jours
متوسط فترة الدفع	360/معدل دوران الحسابات الدائنة	89 jours	80jours	94 jours

المصدر: تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج للمؤسسة.

* تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب0,40 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2010 يولد 0,40 دينار وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بمستوى لبأس به من طاقتها الإنتاجية. وهذا ما يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال أما بالنسبة لسنة 2011 فيقدر المعدل بحوالي 0,45 و في سنة 2012 إرتفعة هذه النسبة إلى 0,52 و هذا يدل على إرتفاع أداء المؤسسة خلال سنة 2011 و 2012

* تحليل معدل دوران الأصول الثابتة :

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2010 يقدر هذا المعدل ب0,87 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,87 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة ENSP

كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بينما إرتفاعه هذه الكفاءة خلال سنة 2010 ب0,22 و أيضا سنة 2012 ب0,42 هذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة قد إرتفع

* تحليل معدل دوران الأصول المتداولة :

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 0,76 و 0,88 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

* تحليل فترة التحصيل وفترة الدفع :

بالنسبة لفترة التحصيل فهي 2,5 أشهر وتعد هذه المدة منخفضة مقارنة بفترة الدفع التي هي 3 أشهر وهذا يعبر على قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ناتجة عن عملية الشراء بالأجل

فبرغم من إرتفاع متوسط فترة التحصيل مقارنة بمتوسط فترة الدفع سنة 2010 إلى أن المؤسسة أعادت النظر في مواعيد التسديد الممنوحة لزبائن فنتيجة لذلك نلاحظ أن المؤسسة لم تواجه أي صعوبات في الوفاء بالتزاماتها مع

الموردين سنة 2011 و2012

3.2.2. نسب التمويل :

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة :

الجدول رقم (8): نسب التمويل للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة الاقتراض (قابلية السداد)	مجموع الديون/مجموع الأصول	18%	21%	23%
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	1,92	2,08	2,08
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	1,76	1,36	1,90

نسبة الاقتراض :

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها، و تقدر هذه النسبة ب18% في سنة 2010، أن ديون تمثل 18% من مجموع الأصول ثم إرتفعت سنة 2011 و سنة 2012 إلى 21% و 23% إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة أي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

نسبة التمويل الدائم :

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، و من خلال حساب هذه النسبة للمؤسسة واتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة. و هذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن النسبة تفوق 1.

نسبة التمويل الخاص :

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، و بما أن هذه النسبة تفوق 1 فإن ذلك يعني أن كل الأصول الثابتة ممول عن طريق الأموال الخاصة، و هذا ما يدل على وجود رأس مال عامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة، و هذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة.

-تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشرا ايجابيا للوضعية المالية للمؤسسة.

4.2.2 نسب المردودية :

يوضح الجدول الموالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة.

الجدول رقم (9) : حساب نسب المردودية للمؤسسة

السنوات / النسب	العلاقة	2010	2011	2012
معدل العائد على الإستثمار roi	÷	0.14	0.11	0.26
نسبة مردودية النشاط	الربح الإجمالي/رقم الأعمال	13,35%	8,54%	16%

المصدر: تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على الميزانيات المالية و جداول حسابات النتائج للمؤسسة.

يتضح من خلال نسب المردودية المحسوبة في الجدول أعلاه أن هناك إنخفاض في هذه النسب خلال سنة 2011 حيث تقدر نسبة مردودية النشاط ب8,54% وهذا يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يعطي ربح يقدر ب0.085 دج و في سنة 2012 إرتفعة النسبة إلى 16% هي نسبة ايجابية مقارنة بسنة 2011 التي تقدر ب0,085 دج لكل دينار من رقم الأعمال و هذا ما يعني تحسن في مستوى الأداء العام للمؤسسة خاصة خلال سنة 2012. إن إرتفاع هذه النسبة خلال السنة الأخيرة يعد دليل قاطع على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة.

4.2.3 معدل المردودية المالية والمردودية الاقتصادية للمؤسسة

يوضح الجدول الموالي المردودية المالية و الاقتصادية للمؤسسة

الجدول رقم (10) : حساب المردودية المالية و الاقتصادية

البيان / السنة	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	1 196 255 755,36	930 763 022,39	2 310 440 373,44
الأموال الخاصة	18 185 824 479,72	19 016 587 502,11	21 327 027 875,55
المردودية المالية	0,06	0,04	0,11
مجموع الأصول	22 101 465 558,40	23 945 199 169,57	27 599 679 736,7
المردودية الاقتصادية	0,05	0,03	0,09

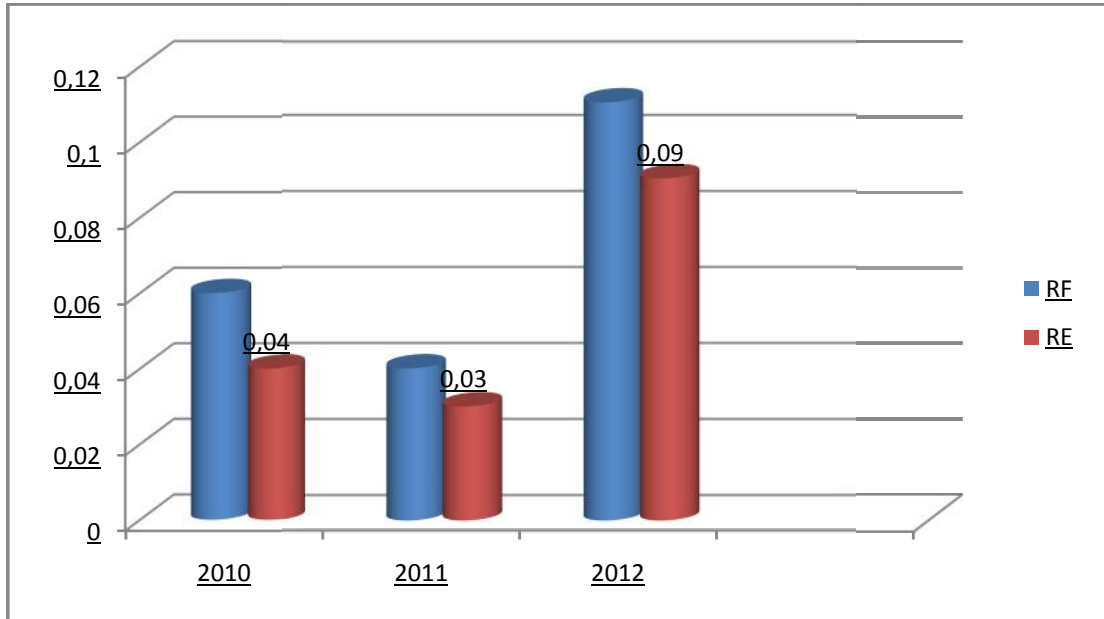
المصدر: تم الاعتماد في إعداد هذا الجدول على الميزانيات المالية و جداول حسابات النتائج للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة ENSP

من خلال الجدول نرى انخفاض في المردودية سنة 2011 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة، وفي سنة 2012 إرتفاع نتيجة الارتفاع في النتيجة الصافية و عموماً نلاحظ أن المردودية المالية ضعيفة في المؤسسة، حيث أنها لم تتجاوز نسبة 0,11 أي كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0,11 دينار من النتيجة الصافية، لتصل في سنة 2011 أسوأ قيمة لها وهي 0,04 ويرجع هذا التناقض إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

كذلك نلاحظ أن هناك انخفاض في المردودية الاقتصادية سنة 2011 حيث أنها لم تتجاوز نسبة 0,03 أي كل 1 دينار تستثمره يولد 0,03 دينار من النتيجة الصافية، ليرتفع هذا المعدل في سنة 2012 إلى أعلى قيمة له عرفت المؤسسة خلال سنوات الدراسة وهو 0,09، ومنه فإن المردودية الاقتصادية ضعيفة في المؤسسة، وهذا راجع للارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققتها، ويمكن أن نمثل ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (12): معدلات المردودية للمؤسسة الوطنية لخدمات الآبار



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (10)

من خلال الشكل تتبين لنا العلاقة العكسية بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية حيث إذا ارتفعت المردودية الاقتصادية تنخفض المردودية المالية وبالعكس، ولكن سنة 2011 عرفت أكبر تدهور لمردودية المؤسسة الاقتصادية والمالية حيث انخفضت بشكل كبير.

المبحث الثالث: تحليل الاستغلال.

المطلب الأول: اتخاذ القرار من خلال تحليل النتائج

أولاً: **valeur ajoutée d'exploitation**. القيمة المضافة

الجدول رقم(11):

2012	2011	2010	البيان
10 304 918 969,19	7 750 407 661,97	6 130 750 953,50	القيمة المضافة
2 554 511 307,22	1 619 656 708,47	/	قيمة التغيير

المصدر: جدول حسابات النتائج

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة ارتفعت خلال سنة 2011 بقيمة **1 619 656 708,47** و
ايضا سنة 2012 بقيمة **2 554 511 307,22** هذا راجع إلى ارتفاع الإنتاج المباع والإنتاج المخزن

ثانيا: **EBE** الفائض الإجمالي للاستغلال

الجدول رقم (12):

2012	2011	2010	البيان
3 576 570 354,15	2 144 467 739,95	2 418 245 593,85	EBE
1 432 102 614,2	-27 377 853,9	/	قيمة التغيير

المصدر: جدول حسابات النتائج.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة EBE انخفضت سنة 2011 بقيمة 27 377 853,9 نتيجة ارتفاع نفقات
المستخدمين و في سنة 2012 إرتفع بقيمة 1 432 102 614,2 نتيجة لارتفاع القيمة المضافة سنة 2012

ثالثا : نتيجة الاستغلال

الجدول رقم (13):

2012	2011	2010	البيان
2 488 466 011,36	853 341 700,20	901 884 867,15	نتيجة الاستغلال
1 635 124 311,1	-48 543 166,95	/	قيمة التغيير

المصدر: جدول حسابات النتائج.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمؤسسة ENSP

التعليق:

نلاحظ أنه في سنة 2011 انخفضت نتيجة الاستغلال بقيمة 48 543 166,95 دج وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات المستخدمين والضرائب والرسوم والمصاريف المالية ولكن القيمة المضافة إرتفعت سنة 2012 بقيمة 1823812971,53 دج وهذا راجع لإرتفاع القيمة المضافة.

رابعا: النتيجة المالية:

الجدول رقم (14):

البيان	2010	2011	2012
النتيجة المالية	484 023 733,79	237 020 101,27	401 152 372,98
قيمة التغيير	/	- 247 003 632,52	164 132 271,71

المصدر: جدول حسابات النتائج.

التعليق:

نلاحظ أنه في سنة 2010 وسنة 2011 إنخفضت النتيجة الإجمالية بقيمة 247 003 632,52 دج وهذا راجع إلى إنخفاض نتيجة الاستغلال ولكن إرتفعت سنة 2012 بقيمة 164 132 271,71 دج نتيجة ارتفاع نتيجة الاستغلال

سادسا: النتيجة الصافية:

الجدول رقم (15):

البيان	2010	2011	2012
النتيجة الصافية	1 196 255 755,36	930 763 022,39	2 310 440 373,44
قيمة التغيير	/	-265 492 732,97	1 379 677 351,05

التعليق:

نلاحظ أنه خلال سنة 2011 انخفضت النتيجة الصافية بقيمة 265 492 732,97 دج وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الإجمالية وارتفاع في الضرائب على الأرباح إلا أنها ارتفعت النتيجة الصافية سنة 2012 وذلك راجع إلى ارتفاع النتيجة الإجمالية لتلك السنة.

المطلب الثاني: محددات قرار الاستثمار

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى قياس أثر الإستثمار و القيم الجاهزة على النتيجة الصافية و ذلك لمعرفة مدى مساهمة كل منهما في زيادة النتيجة الصافية و ذلك من أجل إتخاذ القرار الرشيد في هذا السياق .
فتمثل متغيرات هذه الدراسة في (disp) القيم الجاهزة و (ROI) معدل العائد على الاستثمار كمتغيرات مستقلة النتيجة الصافية (RN) كمتغير تابع.
وبالتالي اعتمدنا على تقدير النموذج التالي:

النموذج:

$$RN = 1 + (2) ROI + (3) DISP + e_i$$

حيث RN متغير تابع، 1 الثابت، (2) (3) معاملات الارتباط، ROI و DISP متغيران مستقلان

الجدول رقم: (16) قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة (2009-2012)

الوحدة مليون دج

Années	RN	ROI	DISP
2009	2467.36	0.28	5864.87
2010	1196.25	0.14	5773.82
2011	930.76	0.11	4700.87
2012	2310.44	0.26	6830.17

الجدول رقم (17):

الجدول رقم: (18) تقدير النموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
1	-122.61	71.32849	-1.719037
2	9037.423	162.4865	55.61953
3	0.011036	0.015864	0.695708
R-squared	0.999863	F-statistic	3654.106

مخرجات برنامج 3.1 views بالتصرف

وبالتعويض في النموذج نجد : $RN = -122.61 + 9037.423(ROI) + 0.011036(DIS) + e_i$
 بما أن القيمة -1.719037 أي قيمة $|t\text{-Statistic}|$ للثابت المقدر 1 والمعامل 3 $= |0.695708| >$
 القيمة الجدولية $t\text{-student} (12, 71)$ عند مستوى معنوية 5 بالمائة ودرجة حرية 1 أي $(N-K)$ ، يستلزم
 رفض الفرضية H_1 وقبول الفرضية البديلة H_0 أي قيمة متغير 3 لا تختلف معنويا عن الصفر و ليست
 دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 بالمائة .
 نجد $|t\text{-Statistic}|$ للمعامل 2 $= |55.61953| <$ من القيمة الجدولية $t\text{-student} (12, 71)$ ومن
 هذا المنطلق نقبل الفرضية H_1 ونرفض الفرضية H_0 أي قيمة المعامل 2 $= 27.974$ تختلف معنويا عن الصفر
 وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 بالمائة.

ثانيا اختبار صحة فرضية النموذج ككل :

بما أن قيمة $F\text{-statistic} = 3654.106 <$ القيمة الجدولية $(161, 45)$ حسب توزيع Fisher عند
 مستوى معنوية 5 بالمائة ودرجة حرية $(1, N-K)$ يستلزم رفض الفرضية H_0 وقبول الفرضية H_1 النموذج
 المقدر أي قيمة $RS = 0.999$ له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 بالمائة.

فبعد قياس أثر القيم الجاهزة و العائد على الإستثمار توصلنا ان هنالك علاقة طردية بين النتيجة الصافية و قرار
 الاستثمار وعلاقة عكسية بين و قرار الرفع او زيادة القيم الجاهزة.

فمن خلال ميزانية المؤسسة لسنوات (2009-2010-2011-2012) نلاحظ ان حجم و مبالغ القيم
 الجاهزة كبير حيث يمثل متوسط القيم الجاهزة 23.52% من إجمالي الأصول في سنوات الدراسة. أي ان
 المؤسسة مبالغ في احتفاظها بـ القيم الجاهزة.

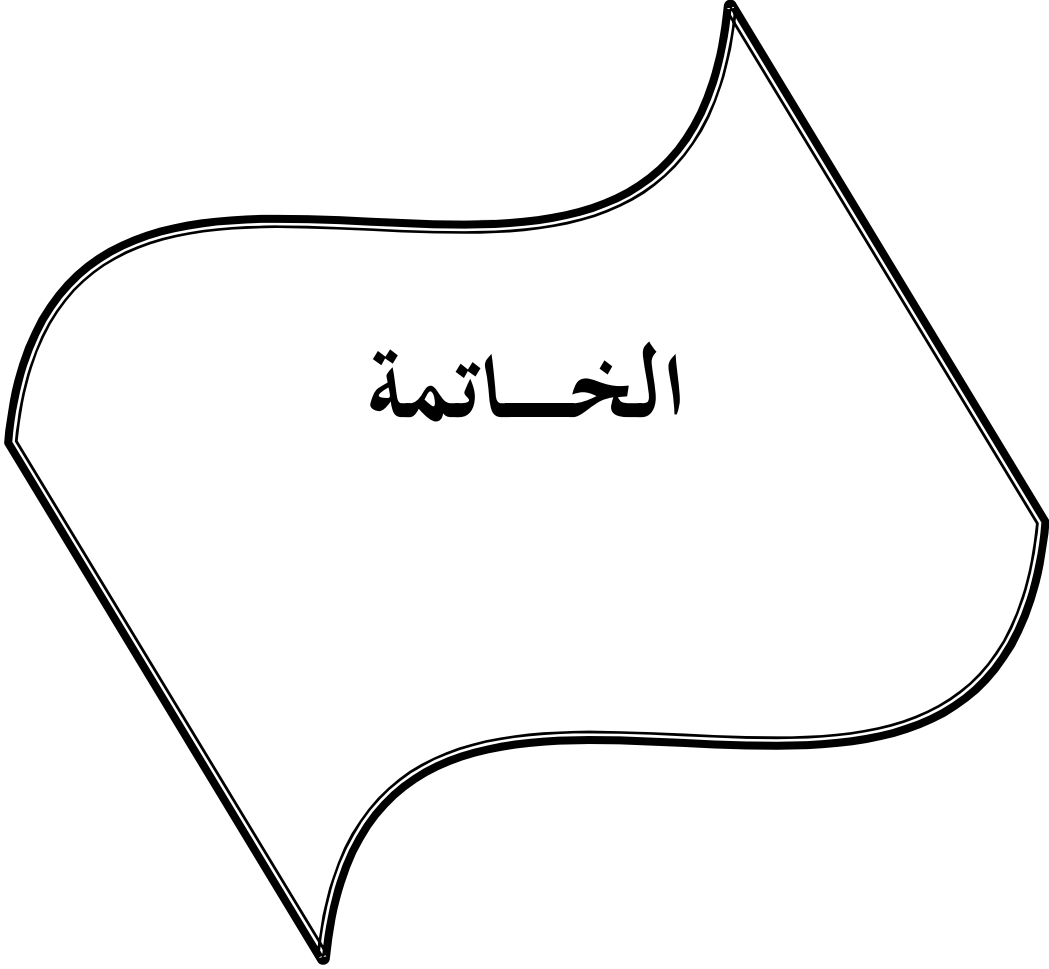
فمن اجل زيادة المردودية المالية للمؤسسة ومن اجل الرفع في النتيجة يستوجب على متخذ القرار في هذه الحالة
 إتخاذ جملة من القرارات الفعالة من أجل زيادة النتيجة الصافية للمؤسسة و ذلك من خلال إستثمار القيم الجاهزة
 او تمويل الإستثمارات عن طريق المتاحات فهذا سيزيد من قيمة الإستثمارات فتبالي زيادة معدل العائد على
 الإستثمار وتبالي زيادة النتيجة الصافية.

خاتمة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2010 إلى غاية 2012)، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة أساسا في:

- هناك تحسن في أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب النشاط للمؤسسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستغلة لكل أصولها، _ انخفاض في كل من EBE و النتيجة المالية و النتيجة الصافية خلال سنة 2011 وهذا راجع بالأساس إلى سوء السياسة المتبعة في تلك السنة بحيث كان هناك انخفاض كبير في هذه المعدلات، وهذا راجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة و الارتفاع الكبير لقيمة أصولها مقارنة بنتيجة الاستغلال، وكذلك هو الحال لمعدلات الربحية فقد عرفت انخفاضا كبيرا في هذه السنة، كما بينت لنا معدلات السيولة بأن المؤسسة لها استقلالية مالية وأنها تعتمد على أموالها لتمويل استثماراتها، بحيث لاحظنا إنخفاض قيمة EBE و RE و RF و RN و هذا راجع إلى ارتفاع إستهلاكات السنة المالية لسنة 2011

- تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون وفي الأخير يمكن القول أن رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء المؤسسة، إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات.



خاتمة عامة:

يعتبر التحليل المالي أمر ضرورياً. والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، ولا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

وقد تم خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، واخترنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.
- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويتها.
- لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل لجبايا التحليل المالي، والتحكم في آلياته، وكذلك معرفة أساسيات القرار (الخطوات، الأساليب) مع التحلي بصفات متخذ القرار (الإقناع، الصبر، التحكم والثقة في النفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة.

النتائج المستخلصة من الدراسة:

- من خلال الدراسة التي قمنا بها على مؤسسة ENSP استخلصنا بعض النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:
- نلاحظ أن قيم الاستغلال أكبر بكثير من القيم الجاهزة مما يبين انتهاج المؤسسة طرق تسييرية تعتمد على الاحتفاظ الكبير بالمخزونات.
 - نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة.
 - نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر عبر السنوات الثلاث، مما يدل على أن المؤسسة تحاول الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة.
 - أما احتياجات رأس المال العامل الدائم فهو موجب عبر السنوات الثلاث، وهذا ما يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة.
 - نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنتي 2010-2011-2012 وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة، إلا أنها عرفت نوعا من التدهور في سنة 2011 وهذا ما يدل على الوضعية السيئة نوعا ما للمؤسسة تلك السنة.
 - نلاحظ أن نسبة التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازنا ماليا
 - نلاحظ أن نسب السيولة جيدة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.
 - نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية مرتفعة و هذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

توصيات البحث:

- من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:
- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة.
 - التقليل من الديون لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على قروض بنكية.
 - تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي
 - تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.

- يوصي الباحث بأهمية التحليل المالي و المعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات و أن تقوم العوامل الشخصية و الوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.
- نوصي بان تقوم شركة ENSP بعمل مقارنات لقوائمها المالية مع شركات أخرى في نفس المجال باستمرار، لأن ذلك يعطي تقييم لوضع الشركة ومن ثم العمل على تحسين ذلك الوضع من ناحية إدارية ومالية.

الآفاق والاقتراحات المرتبطة بالموضوع:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي أثناء القيام بهذه الدراسة حيث صادفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

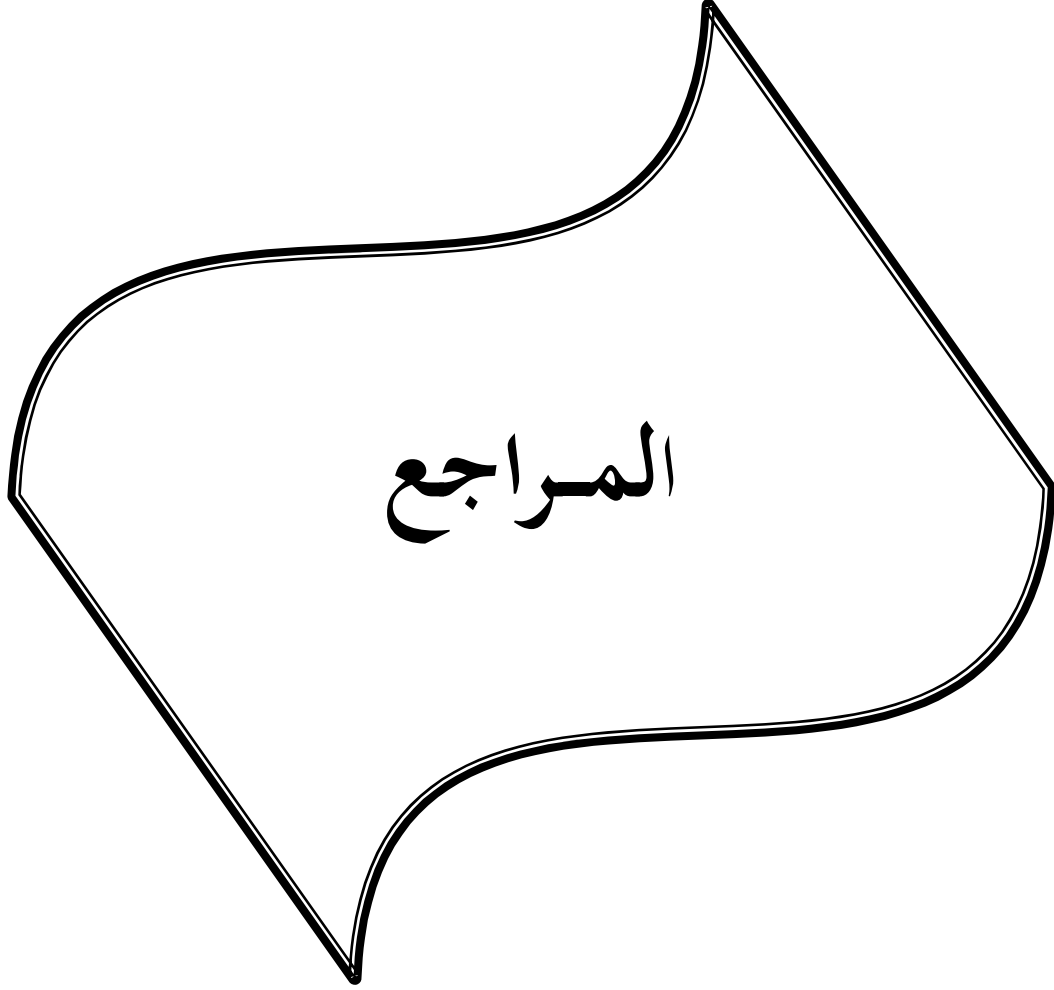
- ما هي الآثار المترتبة عن غياب التحليل للمؤسسة؟
- ما مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة؟
- ما هي أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة؟
- ما هو دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة؟
- هل يمكن للمؤسسة الاستغناء عن التحليل المالي؟
- ما هي الآثار المترتبة عن التحليل المالي في المؤسسة؟
- أهمية التحليل المالي في رفع المردودية؟

كل هذه الاقتراحات لا بد أن تكون دراسات ميدانية دون أن ننسى الجانب النظري الذي هو في غاية الأهمية.

وكلمتنا الختامية لكل الطلبة والأساتذة:

أولاً: نتمنى أن نكون قد وفقنا إلى حد ما، في الإحاطة بجوانب الموضوع من خلال الجانب النظري والتطبيقي.
ثانياً: نترك المجال مفتوحاً أمام الطلبة والباحثين للتوسع وإثراء هذا الموضوع بشكل أكثر لأنه يعتبر من المواضيع الهامة في الحياة الاقتصادية.

وأخيراً نشكر الله "عز وجل" أن أعاننا ووقفنا لإتمام هذا العمل، وجمالنا بالصبر ورزقنا القوة والإرادة، وأعطانا القدرة لمواجهة كل التحديات والصعوبات، وندعو الله أن يتقبل هذا العمل، ويكون خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم، ويكون لبنة صرح العلم والمعرفة وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
وصلى اللهم وسلم على نبينا خير الأنام وقررة أعيننا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.



المراجع

1- الكتب:

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1- الزغبى (هيثم محمد)، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: دار الفكر، 2000، الأردن.
- 2- إسماعيل عرجاجي اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 3- مفلح عقل، مقدمة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر عمان 2000، ص 79.
- 4- مطر، محمد، التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2000
- 5- حنفي، عبد الغفار. أساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى. الإسكندرية: الدار الجامعية 2004.
- 6- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص 42 .
- 7- محمد، منير شاكر، إسماعيل، إسماعيل، نور، عبد الناصر، التحليل المالي: مدخل صناعة. القرارات، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، 2005
- 8- الشنطي، أيمن، شقر، عامر، الإدارة والتحليل المالي، عمان: دار البداية، 2004
- 9- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 10- علي فضالة أبو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.
- 11- لسوس مبارك. التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .
- 12- د. علي للخلف حجاجة، اتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.
- 13- د. خليل محمد حسن الشماع وآخرون، مبادئ الإدارة، بغداد
- 14- د. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر الإسكندرية، مصر، الطبعة 2006.
- 15- منعم زمير المونسي، " اتخاذ القرارات الإدارية" دار اليازوري للنشر، عمان، 1998، الطبعة الأولى
- 16- محبوب بن حمودة، تكلفة رأس المال المعدل، مردودية ومقياس اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، مارس 1992
- 17- علي فضالة أبو الفتوح التحليل المالي وإدارة الأموال، المكتب الجامعي الحديث مصر، 1999.
- 18- داداي، عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير. الجزء الأول، الجزائر: دار محمدية العامة، 1988.
- 19- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 2000.
- 20- عبد الحي مرعي: المعلومات المحاسبية بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، مؤسسة دار الجامعة الإسكندرية 1993.
- 21- خلدون إبراهيم الشريفات: "إدارة وتحليل مالي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001
- 22- اندروس، عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2006.
- 23- عباس، علي، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الرائد

العلمية، 2002.

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية:

24-Pierre Canson, la gestion financière de l'entreprise «5^{ème} édition donoud paris 1979.

25- DEPPALLENS, GEORGE, JOBARD, J.P, Gestion financière de l'entreprise, Edition Sirey, 1990.

26- Alain Capiez, élément de gestion Financière. Masson, 4 ed, Paris, 1994,

ثالثا :الرسائل و المذكرات:

27-موسى بن منصور 2010 دور التحليل المالي في ترشيد قرار الاندماج بين الشركات.

28- الطراونة، معاينة 1997 قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية مذكرة ماجستير قسم إدارة الأعمال كلية التجارة الجامعة الإسلامية . غزة.

29-أحمد عبد الهادي شبير دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية 2006 مذكرة ماجستير قسم المحاسبة كلية التجارة الجامعة الإسلامية . غزة.

30-أحمد عبد الهادي شبير دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية 2006 مذكرة ماجستير قسم المحاسبة كلية التجارة الجامعة الإسلامية . غزة.

31-محبوب بن حمودة، تكلفة رأس المال المعدل، مردودية ومقياس اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، مارس 1992

32-Akim A. TAÏROU« Analyse et décisions financières» 2004 université de grenoble

33- Constantin Zopounidis « Décision financières et Analyse multicritère » 2010 université de Chania, Greece

34- W.R. Luckham« Financial ratio analyse for decision making » journal of arboriculture articles 1998.

35- Jameleddine Ziadi, « Performance et mesure de la décision » Réflexions théoriques et applications sur le cas Tunisien, 2006.

36-Aude hubrecht-deville «Mesures de performance opérationnelle et prise de décision au sein des réseaux de distribution : l'outil au service du manager» Université de Bourgogne 2005.

37-zekri ines «l'impact de la décision de financement sur la performance de l'entreprise mesurée par la valeur économique ajoutée (eva) »université de sfax 2007.

رابعاً : المواقع الإلكترونية

[http/ :Fr.wikipedia.org/wik/information](http://Fr.wikipedia.org/wik/information), le 20/04/2013 à 18 :00h

<http://cubba.yoo7.com/t1394-topi> ,le 14/04/2013 à 15:00h

http://www.f2smhstaps.ups-tlse.fr/tp/fichier/VP8/VP8_-_Introduction_Analyse_Financiere le 10/05/2013 à 9 :00h

<http://www.youscribe.com/catalogue/livres/vie-pratique/finances-personnelles/analyse-et-decisions-financieres-171732> le 16/05/2013 à 10 :00h

الملاحق

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		8 960 374 841,07	9 361 710 864,41
BIENS ET SERVICES INTER UNITES - PRODUITS		1 106 126 059,07	852 584 025,30
Variation stocks produits finis et en cours		27 871 266,37	25 637 768,96
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		10 094 372 166,51	10 239 932 658,67
Achats consommés		635 382 183,70	559 847 302,77
Services extérieurs et autres consommations		2 222 112 970,24	2 407 707 178,76
Consommation inter-unité		70 099 710,64	84 967 683,07
Services inter-unité		664 859 554,39	138 991 239,23
Autres services extérieur inter-unité		371 166 794,04	628 625 103,00
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		3 963 621 213,01	3 820 138 506,83
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		6 130 750 953,50	6 419 794 151,84
Charges de personnel		3 471 918 703,45	3 315 046 909,79
Impôts, taxes et versements assimilés		240 586 656,20	212 842 325,25
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 418 245 593,85	2 891 904 916,80
Autres produits opérationnels		253 172 435,49	853 597 738,27
Autres charges opérationnelles		179 366 696,90	136 148 127,42
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 597 227 285,72	1 307 460 883,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 007 060 820,43	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		901 884 867,15	2 301 893 644,51
Produits financiers		546 159 820,60	767 194 588,34
Charges financières		62 136 086,81	17 374 109,95
VI. RESULTAT FINANCIER		484 023 733,79	749 820 478,39
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 385 908 600,94	3 051 714 122,90
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		221 557 791,95	584 352 277,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-31 904 946,37	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 900 765 243,03	11 860 724 985,28
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 704 509 487,67	9 393 363 139,38
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 196 255 755,36	2 467 361 845,90
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 196 255 755,36	2 467 361 845,90
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	8 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et résc. ves / (Réserves consolidées(1))		7 502 487 536,60	7 502 487 536,60
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		1 196 255 755,36	2 467 361 845,90
Autres capitaux propres - Report à nouveau		1 487 081 187,76	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons inter-unité			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		18 185 824 479,72	17 969 849 382,50
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et c...tes financières		108 550 445,29	108 550 445,29
Impôts (différés et provisionnés)		211 277,48	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		1 432 248 156,15	120 487,35
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 541 009 878,92	108 670 932,64
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		929 435 424,09	1 313 239 682,98
Impôts		371 469 182,71	854 328 835,24
Autres dettes		1 073 726 592,96	1 435 118 965,43
Trésorerie passif			1 937 500,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 374 631 199,75	3 604 624 983,65
TOTAL GENERAL PASSIF		22 101 465 558,40	21 683 145 298,79
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		8 960 374 841,07	9 361 710 864,41
BIENS ET SERVICES INTER UNITES - PRODUITS		1 106 126 059,07	852 584 025,30
Variation stocks produits finis et en cours		27 871 266,37	25 637 768,96
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		10 094 372 166,51	10 239 932 658,67
Achats consommés		635 382 183,70	559 847 302,77
Services extérieurs et autres consommations		2 222 112 970,24	2 407 707 178,76
Consommation inter-unité		70 099 710,64	84 967 683,07
Services inter-unité		664 859 554,39	138 991 239,23
Autres services extérieur inter-unité		371 166 794,04	628 625 103,00
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		3 963 621 213,01	3 820 138 506,83
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		6 130 750 953,50	6 419 794 151,84
Charges de personnel		3 471 918 703,45	3 315 046 909,79
Impôts, taxes et versements assimilés		240 586 656,20	212 842 325,25
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		2 418 245 593,85	2 891 904 916,80
Autres produits opérationnels		253 172 435,49	853 597 738,27
Autres charges opérationnelles		179 366 696,90	136 148 127,42
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 597 227 285,72	1 307 460 883,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 007 060 820,43	
V. RESULTAT OPERATIONNEL		901 884 867,15	2 301 893 644,51
Produits financiers		546 159 820,60	767 194 588,34
Charges financières		62 136 086,81	17 374 109,95
VI. RESULTAT FINANCIER		484 023 733,79	749 820 478,39
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		1 385 908 600,94	3 051 714 122,90
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		221 557 791,95	584 352 277,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-31 904 946,37	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		11 900 765 243,03	11 860 724 985,28
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 704 509 487,67	9 393 363 139,38
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 196 255 755,36	2 467 361 845,90
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 196 255 755,36	2 467 361 845,90
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ENTREPRISE NATIONALE DES SERVICES AUX PUIITS

CONSOLIDATION E.N.S.P

Exercice 2012

DATE: 13/05/2013

HEURE: 15:17

PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		18 056 387,91	16 804 845,11	1 251 542,80	2 970 214,43
Immobilisations corporelles		20 258 810 487,00	11 335 833 226,69	8 922 977 260,31	7 999 567 369,94
Terrains		4 563 758 150,00		4 563 758 150,00	4 563 937 550,00
Bâtiments		2 935 178 539,00	1 912 051 756,27	1 023 126 782,73	1 146 429 794,52
Autres immobilisations corporelles		12 759 873 798,00	9 423 781 470,42	3 336 092 327,58	2 289 200 025,42
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		350 111 518,65		350 111 518,65	108 820 882,64
Immobilisations financières		1 437 766 383,41		1 437 766 383,41	1 397 728 046,00
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 343 647 600,00		1 343 647 600,00	1 343 647 600,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		94 118 783,41		94 118 783,41	54 080 446,00
Impôts différés actif		495 625 375,54		495 625 375,54	425 128 044,79
TOTAL ACTIF NON COURANT		22 560 370 152,51	11 352 638 071,80	11 207 732 080,71	9 934 214 557,80
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 739 612 298,81	145 995 451,27	1 593 616 847,54	1 516 980 086,74
Créances et emplois assimilés					
Clients		8 248 662 257,96	753 036 243,36	7 495 626 014,60	6 854 291 955,29
Autres débiteurs		261 071 811,27	670 940,35	260 400 870,92	205 288 950,99
Impôts et assimilés		212 133 833,14		212 133 833,14	733 549 237,68
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		2 500 000 000,00		2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Trésorerie		4 330 170 089,79		4 330 170 089,79	2 200 874 381,07
TOTAL ACTIF COURANT		17 291 650 290,97	899 702 634,98	16 391 947 655,99	14 010 984 611,77
TOTAL GENERAL ACTIF		39 852 020 443,48	12 252 340 706,78	27 599 679 736,7	23 945 199 169,57

Bilan Passif

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		8 000 000 000,00	8 000 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		11 016 587 502,11	10 085 824 479,72
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		2 310 440 373,44	930 763 022,39
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaison inter-unités			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		21 327 027 875,55	19 016 587 502,11
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		611 726,56	172 409,93
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		1 976 740 502,77	1 696 760 771,31
Provisions et produits constatés d'avance		1 977 352 229,33	1 696 933 181,24
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 900 904 573,80	1 195 265 748,04
Impôts		853 669 605,25	520 983 791,70
Autres dettes		1 540 725 452,77	1 515 428 946,48
Trésorerie passif		4 295 299 631,82	3 231 678 486,21
TOTAL PASSIFS COURANTS III			
TOTAL GENERAL PASSIF		27 599 679 736,70	23 945 199 169,57

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : 3em Arrêté < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		14 468 857 938,75	10 890 817 766,77
Chiffre d'affaires inter-unité		3 008 273 269,42	1 440 808 136,81
Variation stocks produits finis et en cours		-1 316 725,84	59 130 834,62
Production immobilisée		12 536 837,13	
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		17 488 351 319,46	12 390 756 738,20
Achats consommés		799 957 421,60	650 840 717,39
Services extérieurs et autres consommations		3 375 201 659,25	2 548 700 222,03
Consommation inter-unité		3 008 273 269,42	1 440 808 136,81
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		7 183 432 350,27	4 640 349 076,23
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		10 304 918 969,19	7 750 407 661,97
Charges de personnel		6 389 540 164,20	5 366 594 271,42
Impôts, taxes et versements assimilés		338 808 450,84	239 345 650,60
IV. EXCEDEMENT BRUT D'EXPLOITATION		3 576 570 354,15	2 144 467 739,95
Autres produits opérationnels		352 135 323,28	322 041 154,82
Autres charges opérationnelles		-67 451 309,28	57 403 393,52
Dotations aux amortissements et aux provisions		2 402 247 394,54	2 542 140 780,06
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 029 459 037,75	986 376 979,01
V. RESULTAT OPERATIONNEL		2 488 466 011,36	853 341 700,20
Produits financiers		403 423 820,56	293 834 258,20
Charges financières		2 271 447,58	56 814 156,93
VI. RESULTAT FINANCIER		401 152 372,98	237 020 101,27
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		2 889 618 384,34	1 090 361 801,47
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		649 236 025,00	225 889 248,19
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-70 058 014,10	-66 290 469,11
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		19 273 369 501,05	13 993 009 130,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		16 962 929 127,61	13 062 246 107,84
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 310 440 373,44	930 763 022,39
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 310 440 373,44	930 763 022,39
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			